



كتيب الشروط والاحكام الخاصة بفتح الحسابات

لدى البنك العربي الأفريقي الدولي

"للعلماء الشركات / غير الأفراد"

ماهية الشروط والاحكام

تنظم هذه الاحكام والشروط العلاقة البنكية بيننا وبين البنك العربي الأفريقي الدولي ويبدأ تطبيقها منذ توقيعنا على نموذج فتح الحساب الخاص بالبنك العربي الأفريقي الدولي ("نموذج فتح الحساب") لذلك من الضروري قراءه واستيعاب هذه الاحكام من جانبنا بشكل جيد قبل التوقيع على نموذج فتح الحساب حيث انه بمجرد توقيعنا على نموذج فتح الحساب تبدأ العلاقة البنكية وما تشمله من شروط واحكام تنظم العلاقة سالفه الذكر واعتبر ملتزم بها وبكافة الشروط والاحكام التي تحكم هذه العلاقة وهو ما سيرد تفصيلا بهذا الكتيب. بالإضافة الى هذه الاحكام قد يتطلب منا التوقيع على احكام اضافية منفصلة لخدمات او منتجات محددة على سبيل المثال: - القروض - بطاقة ائتمانية (فاذا كان لنا قرض و/او بطاقة ائتمانية فانه يتطلب منا التوقيع على المستندات التي يحددها البنك والخاصة بنوع القرض/ البطاقة الائتمانية وسوف نكون ملتزمين بما ورد بهم من شروط واحكام بالإضافة الى الشروط والاحكام الواردة بهذا الكتيب. نقر ونقبل كل ما ورد بهذه الشروط الاحكام وما يطرأ عليها من تعديلات على الموقع الرسمي للبنك العربي الأفريقي الدولي من وقت لآخر وفقا لإرادة البنك وعليه فاذا تم اجراء أي تعديلات خاصة بالخدمات او بالمنتجات المقدمة من البنك ولم نقم بأجراء أي اعتراض خلال فتره ٣٠ (ثلاثون يوما) من تاريخ اجراء التعديلات نقر بالتزامنا بهذه التعديلات وتنازلنا عن حقنا في الاعتراض او الرجوع على البنك العربي الأفريقي الدولي.

اللغة: حُرر هذا الكتيب باللغة العربية وتكون النسخة الإنجليزية متاحة بناء على طلبنا كترجمة استرشادية لهذا الطلب، وفي حالة الاختلاف بين النصين يسري النص المحرر باللغة العربية.

المصطلحات والتعريفات:

- تعني الكلمات والعبارات المكتوبة في هذا الكتيب، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، التالي:
- **البنك:** يقصد به البنك العربي الأفريقي الدولي.
 - **العميل:** يقصد به صاحب/أصحاب الحساب بالبنك العربي الأفريقي الدولي، وتعتبر أي إشارة للعميل بمثابة إشارة إلى الأشخاص اللذين لهم حق التوقيع على حساب العميل والمعمدة توقيعاتهم طرف البنك.
 - **الكتيب:** يقصد به كتيب الشروط والاحكام الخاصة بفتح الحسابات لدى البنك العربي الأفريقي الدولي "للعلاء غير الأفراد".
 - **الموقع الإلكتروني للبنك:** هو الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك العربي الأفريقي الدولي؛ www.aaiib.com.
 - **الخدمات المصرفية الإلكترونية:** يقصد بها الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من البنك العربي الأفريقي الدولي للعميل/المستخدم المصرح له بذلك.
 - **خدمة المدفوعات الإلكترونية / خدمة تحويل المرتبات إلكترونيا:** تعنى الخدمة المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك عن طريق نظام Corpay، بحيث يمكن لعلاء البنك تحويل الأموال سواء تحويلات داخلية أو خارجية (خدمات الدفع الإلكتروني)، و / أو تحميل ملفات الرواتب سواء عن طريق التحويلات الداخلية أو الخارجية (دفع المرتبات إلكترونيا).
 - **طلب الاشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية:** يعنى طلب الاشتراك / التعديل / الإلغاء الخدمة المقدم والموقع من العميل لاستخدام الخدمة.
 - **خدمة الهاتف المصرفي:** الخدمة المقدمة عن طريق الهاتف للعميل/المستخدم المصرح له باستخدامها من خلال مركز خدمة العملاء بالبنك - الخط الساخن للبنك العربي الأفريقي الدولي
 - **الخدمات الرقمية:** هي خدمة الانترنت البنكي، الخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول، خدمة الصراف الآلي، خدمة الرسائل النصية القصيرة، خدمة المدفوعات الإلكترونية وخدمة تحويل المرتبات إلكترونيا.
 - **خدمة الرسائل النصية القصيرة:** خدمة إرسال البنك الكترونيا لرسائل نصية قصيرة من وإلى التليفون المحمول المحلي الخاص بالعميل للإخطار او القيام بحركات على الحساب، وذلك بناءً على الحد الذي يضعه البنك لكل منتج والذي يمكن للبنك أن يغيره وفقاً لتقديره وحده.
 - **العميل الدائن:** هو عميل البنك الدائن المشترك في خدمات غرفة المقاصة الآلية المصرية.
 - **العميل المدين:** يعنى المدينين الذين قام بنك الدائن بالخصم على حساباتهم لدى بنوك المدين طبقاً للتعليمات الممنوحة من العميل الدائن وذلك من خلال خدمات غرفة المقاصة الآلية المصرية.
 - **بنك الدائن:** يعنى البنك العربي الإفريقي الدولي.
 - **بنك المدين:** يعنى البنك/البنوك المحتقظة بالحسابات المدينة التي ستخصم وفقاً لخدمات غرفة المقاصة الآلية المصرية.
 - **حساب العميل الدائن:** يعنى الحساب الذي يتم فتحه من قبل العميل الدائن لدى البنك الدائن، لإجراء كافة معاملات الخصم والإضافة التي تطلبها خدمات غرفة المقاصة الآلية المصرية عليه.
 - **عملية الخصم:** تعنى التحصيل من خلال هذه الخدمة حيث يقوم بنك العميل الدائن بالخصم من حسابات المدينين من خلال منظومة غرفة المقاصة الآلية المصرية بالقيم المستحقة للعميل الدائن وتحصيلها وإضافتها لحساب العميل الدائن وفقاً لهذه الشروط والأحكام.
 - **تعليمات العميل الدائن:** تعنى تعليمات تحصيل أصدرها العميل الدائن وأرسلها إلى بنك الدائن ليخصمها من حسابات المدينين لدى بنك المدينين، ومثل هذه التعليمات يصدرها العميل الدائن من خلال منظومة غرفة المقاصة الآلية ويوقع عليها و/أو يتم المصادقة عليها باستخدام وسيلة المصادقة، وتحدد مثل هذه التعليمات بيانات المدين كما هو مطلوب.

- أمر الخصم المباشر: الأمر المكتوب الذي يقدمه العميل المدين لصالح بنك العميل الدائن (مزود الخدمة للدائنين)، وبموجبه يخصم العميل الدائن القيمة المستحقة من الحسابات المصرفية للعميل المدين طبقاً للقواعد المذكورة في الأمر.
- خدمات غرفة المقاصة الآلية المصرية: تعنى الخدمات المقدمة من البنك وفقاً لنظام غرفة المقاصة الآلية المصرية في مصر والذي وافق العميل على الانضمام إليه طبقاً لهذه الشروط والأحكام.
- دليل قواعد غرفة المقاصة الآلية المصرية: يعنى الدليل القواعد الذي أصدرته غرفة المقاصة الآلية المصرية والذي يشمل القواعد الحاكمة وبنود نظام غرفة المقاصة الآلية المصرية والتي تخضع للتعديل من وقت لآخر من قبل غرفة المقاصة الآلية المصرية، وتمثل التعليمات جزء لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.
- منظومة غرفة المقاصة الآلية المصرية: تعنى منظومة غرفة المقاصة الآلية للعميل المباشر والإضافة المباشرة، الخاصة بتبادل كل المعاملات المالية لعملاء البنك.
- الخدمة / الخدمات الإلكترونية البنكية: الخدمات المصرفية الإلكترونية أو الخدمات الرقمية.
- خدمة كشف الحساب الإلكتروني: هي خدمة لإرسال كشوف الحساب البنكية الخاصة بالعميل عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالعميل والمسجل طرف البنك.
- حساب المدفوعات الإلكترونية الحكومية: هو الحساب الخاص بخدمة المدفوعات الإلكترونية الحكومية الذي يتم فتحه وتغذيته من قبل العميل.
- الحساب الافتراضي على نظام (CPS): يعنى الحساب الافتراضي الذي يتم فتحه للعميل على نظام الـ CPS تلقائياً بواسطة البنك للتعامل عليه من قبل العميل ولسداد جميع المدفوعات الإلكترونية الحكومية من خلال نظام الـ CPS، على أن يكون الحساب الافتراضي وحساب المدفوعات الإلكترونية الحكومية متساويين دائماً في رصيدهما.
- VPN: تعنى وسيلة تأمين خط الربط المستخدم في الربط بين عملاء البنك ومركز الدفع والتحويل الإلكتروني والذي تديره شركة (E-Finance).
- وسيلة التوثيق: هو الأسلوب المتبع للتحقق من العميل أو أي من موظفيه المفوضين بطريقة سرية غير مفسح عنها حتى يتسنى له الدخول على أي من حساباته الخاصة أو التعامل عليها ويعتبر العميل وحده مسئولاً عن ذلك مسؤولية كاملة.
- تعليمات العميل الخاصة بنظام CPS: تعنى أي تعليمات تصدر من العميل بشأن الحساب الافتراضي على نظام CPS باستخدام وسيلة التوثيق الخاصة به والتي يتم ظهور تسجيلها للبنك عن طريق نظام CPS.
- يوم العمل: أي يوم عمل تكون فيه البنوك في مصر مفتوحة لمباشرة أعمالها، بخلاف يوم الجمعة والسبت والعطلات الرسمية في جمهورية مصر العربية.
- المستخدم: العميل أو الشخص المخول من قبل العميل لاستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- اسم المستخدم: كود اسمي فريد يستخدم لتعريف المستخدم عند الدخول على الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- كلمة المرور: كلمة سرية أو كود سري يجب أن يدخله المستخدم للدخول على الخدمة تثبت أنه هو الشخص نفسه الذي يدعي أنه هو.
- تعليمات المستخدم: أي طلبات أو تعليمات تنفذ من قبل العميل ويتم استلامها عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- العملية: تنفيذ أي من الخدمات المصرفية المقدمة من خلال البنك.
- مركز خدمة العملاء: رقم ١٩٥٥٥ والذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة، ٧ أيام في الأسبوع أو رقم ٢٠٢٢٦٧٣٣١٠٧ من خارج البلاد.
- الشروط: تعنى الشروط والأحكام التي يمكن تعديلها من وقت إلى آخر وفقاً لتقدير البنك العربي الأفريقي الدولي المطلق.

أولاً: الحسابات

نقر بعلمنا وموافقنا على الشروط الآتية: -

- يتم السحب من هذا الحساب إما بواسطة إيصال موقعا منا بسحب النقود مباشرة أو بموجب شيكات مسحوبة على البنك أو بأي من الوسائل الأخرى المتاحة لعمليات السحب طبقاً للنظم المعمول بها لدى البنك ونصرح للبنك في حاله التقدم إليه بشيك على غير النماذج البنك وفي حالة وجود رصيد يسمح بالصرف، فإنه يمكن للبنك وفقاً لتقديره المطلق الصرف على اعتبار أنه أمر دفع وليس شيك طالما أن التوقيع مطابق وطبقاً لكامل السلطة التقديرية للبنك في هذا الشأن ودون أدنى مسؤولية على البنك في حالة الصرف أو عدم الصرف. ونتعهد بأخطار البنك بالمسحوبات التي تزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه مصري (مائتين وخمسون ألف جنيه مصري) أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية قبل ٢٤ ساعة من طلب السحب.
- نقر ونتعهد بعدم أحقيتنا بالتقديم على دفتر الشيكات إلا بعد مرور المدة المحددة من جانب البنك من تاريخ فتح الحساب ويسنقرق طلب اصدار دفتر/ دفاتر الشيكات مدة محددة من تاريخ تقديمنا الطلب ولا يحق لنا الرجوع على البنك فيما يخص المدد المحددة من جانبه سواء في الحال أو المستقبل.
- نلتزم بتحملنا كافة المسؤوليات أياً كانت التي تقع مباشرة على البنك نتيجة فقد أو سرقة لأحد الشيكات التي نتسلمها للاستخدام لغرض الصرف من هذا الحساب وإعفاء البنك من أي مسؤولية تنشأ عن صرف الشيكات إلا في الحالات التي يقوم البنك بإجراء الصرف لهذه الشيكات المفقودة على الرغم من أخطار البنك كتابتاً قبل ذلك بوقت مناسب (يوم عمل) بضياح أو سرقة الشيك مع أرفاقنا لمحضر الشرطة بالفقد، وينطبق هذا على الكمبيالات أو السندات لأمر التي يكون البنك هو المكان المعين للوفاء بها.

- نقر بإعفاء البنك من أي مسؤولية تتعلق بتأخير التحصيل أو بتقديم أو عمل احتجاج عدم الوفاء أو عدم القبول أو فقد لكل أو جزء من الكمبيالات أو السندات لأمر أو الشيكات أو الأوراق التجارية الأخرى المودعة منا أو من عملائنا أو من وكلائنا برسم التحصيل أو الخصم. وكذلك يتم إعفاء البنك من مسؤولية عمل أي احتجاج أو إنذار بعدم قبول أو عدم دفع كل أو جزء من هذه المستندات المودعة بصفة تأمين لدى البنك أو بأية صفة أخرى، كما يتم إعفاء البنك من تبليغ أي احتجاج في الميعاد القانوني. كما نعي البنك من أية مخاطر قد يتعرض لها نتيجة وفاة كمبيالات أو سندات لأمر أو أية أوراق تجارية نيابة عن العميل، ولنلتزم بتعويض البنك عن أية أضرار أو خسائر أو مصروفات قد تكبدها البنك نتيجة لذلك.
- في حالة طلبنا قيام البنك بتحصيل شيكات لحسابنا ونيابة عنا وارتداد أي منها دون التحصيل لأي سبب من الأسباب وعدم استلامنا لهذه الشيكات خلال ٣٠ يوم من تاريخ اخطاره بارتدادها، يحق للبنك إرسال الشيكات المرتدة بالبريد على آخر عنوان مسجل لنا لدى البنك وبدون أية مسؤولية أو التزام على البنك عند تنفيذ هذا الإجراء.
- في حالة تقديمنا لأية شيكات للتحصيل لحسابنا مسحوبه على بنوك خارج مصر، فإنه من المعلوم بأن الشيكات سوف يتم تحصيلها وفقا لقوانين دولة البنك المسحوب عليه. وبالتالي لا يكون البنك مسئولاً عن أي من إجراءات التحصيل أو إجراءات تداول الشيك واستلامه وتسليمه للبنك الخارجي.
- نصرح للبنك بأنه في حالة كون الشيك الصادر على حسابنا بالعملة المصرية ولا يوجد ما يفي بقيمة الشيك بالعملة المصرية، أن يقوم البنك بالخصم على أي حساب نحفظ به لدى البنك بالعملة الأجنبية الأخرى وإجراء عملية تحويل عملة لتغطية حسابنا بما يعادل القيمة الصادر بها الشيك وذلك وفقا لسعر الصرف المعلن لدي البنك وقت تقديمه، كما نصرح للبنك بأنه في حالة كون الشيك الصادر على حسابنا بنقد أجنبي معين ولا يوجد ما يفي بقيمة الشيك بهذا النقد الأجنبي أن يقوم البنك بالخصم على أي حساباتنا بالعملة المصرية لتغطية حسابنا بما يعادل القيمة الصادر بها الشيك فقط في حالة قبول المستفيد مقابل الوفاء بالعملة المصرية، وفي كل الأحوال نصرح للبنك بأنه في حالة عدم وجود رصيد في الحساب الجاري المقدم عليه الشيك أن يقوم بالخصم على أي من حساباتنا لدى البنك بذات عملة الشيك أو أي عملة أخرى لتغطية الحساب المقدم عليه الشيك بقيمة الشيك، وأن كل ما ذكر بهذا البند يخضع تنفيذه لمطلق تقدير البنك، إلا إذا رغب العميل خلاف ذلك بموجب تعليمات كتابية للبنك).
- نقر بأحقية البنك في وقف/ اغلاق حسابنا وما يتفرع عنه من حسابات فرعية أخرى لدى البنك مع ابداء الأسباب ان أمكن وان يطالب باي مبالغ مستحقة على لصالح البنك وما يرد عليها من عوائد وعمولات وغيرها من مصاريف مستحقة للبنك.
- يحق لنا تقديم طلب للبنك للحصول على تسهيل انتمائي / بطاقة ائتمانية بعد مرور الفترة المحددة من قبل البنك على فتح الحساب والتي ممكن ان تتغير من حين الى اخر طبقا لسياسات البنك الداخلية ونقر ان قبول او رفض طلبنا خاضع لسلطة البنك التي يستقل بتقديرها مقابل الضمانات التي يحددها في ضوء سياسته الائتمانية وللبنك منفردا الحق في الموافقة / الرفض / الإلغاء / تخفيض التمويل الممنوح لنا ولا يحق لنا الرجوع على البنك" وفي حال موافقه البنك نلتزم بالتوقيع على كافة نماذج البنك المعدة لهذا الغرض والتزم بكافة الشروط والاحكام الواردة.

ثانيا: الخدمات المصرفية الإلكترونية

بناء على طلب الاشتراك الخدمة المقدم من جانبنا، نقر بالتزامنا الكامل دون أدنى تحفظ بكافة الشروط والأحكام التي تحكم هذه الخدمات وكافة الأحكام ذات الصلة بالخدمة الموضوعه من قبل البنك، كما نقر بصحة كافة البيانات المدونة بطلب الاشتراك بالخدمة الموقع من جانبنا، ويعتبر ما سيرد بهذه الشروط والأحكام جزء لا يتجزأ من الطلب المقدم من جانبنا ومتما ومكتملا له. وتكون هذه الشروط والأحكام تعاقدا نهائيا ملزما لنا مع البنك، من ثم يتعين علينا قراءته وتفهمه كافة شروط وأحكام استخدام الخدمات بدقة وعناية قبل التوقيع عليها.

٢-١ شروط وأحكام الخدمات المصرفية الإلكترونية

- يقدم البنك العربي الأفريقي الدولي الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء الشركات / غير الأفراد من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (بحيث يكون إتاحة أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية حسب ملائمة طبيعة حساب العميل لمتطلبات لخدمة وفقاً لمطلق تقدير البنك) ، حيث يمكن للعملاء القيام بالتحويلات النقدية إلى حسابات داخل أو خارج البنك (والاستفادة من خدمة Corpay أو خدمة المدفوعات الإلكترونية الحكومية وغيرها من الخدمات البنكية الإلكترونية الأخرى المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، كما يمكنهم إبرام معاملات الخصم المباشر و/أو تحميل ملفات الرواتب سواء عن طريق التحويلات الداخلية أو الخارجية (دفع المرتبات إلكترونياً) بالإضافة إلى سداد المدفوعات الحكومية وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للبنك ("الخدمات الإلكترونية البنكية") و ذلك بعملة الجنيه المصري فقط.
- يلتزم العميل بالتوقيع على طلب الاشتراك في الخدمات البنكية ("الطلب") للاستفادة من الخدمات الإلكترونية البنكية، وبعد توقيع العميل على الطلب بمثابة موافقة صريحة على تلك الشروط والأحكام الواردة بهذا الكتيب حسبما يتم تعديلها من وقت لآخر ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك. ومن المتوقع عليه أن استخدام العميل للخدمة/الخدمات البنكية الإلكترونية بعد تلك التعديلات بمثابة إقرار من جانب العميل بالموافقة على الالتزام بتلك التعديلات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك. كما يقر العميل بالاطلاع وفهم دليل قواعد غرفة المقاصة الآلية المصرية والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

٢-٢ نطاق سريان الخدمة:

- يتيح البنك الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الانترنت لعملاء الشركات / غير الأفراد من الأشخاص الاعتبارية وينصرف لفظ العميل الى الهيئات او المؤسسات أو الشركات على حد سواء.
- يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق تحديد أو تخصيص نطاق وخصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعديلها أو توسيعها أو تقليصها في أي وقت مع مراعاة قيام البنك بإخطار العميل بالوسيلة التي يراها مناسبة في حالة حدوث تعديل، وقد يتم الإخطار بواسطة وسائل الاتصال وبالطريقة التي تتراءى للبنك.
- يمكن للعميل معرفة الخصائص المحدثة للخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو مركز خدمة العملاء أو من خلال زيارة أقرب فرع.
- تنحصر التزامات البنك في تنفيذ التعليمات الصادرة من العميل بعد قبولها من البنك، حيث يعتبر العميل مسؤولاً مسؤولة تامة عن كافة المعاملات المنفذة و/أو التعليمات الصادرة منه الى البنك والتي تعتبر في هذه الحالة بمثابة التعليمات الكتابية الصادرة بتوقيع العميل المعتمد لدى البنك ولا يحق للعميل الاعتراض عليها، كما يخلي العميل البنك من أي مسؤولية قد تقع على البنك في حال عدم صحة أي من البيانات أو التعليمات أو طلبات التفعيل المقدمة من العميل على غير نماذج البنك أو غير المستوفاة لكافة البيانات المطلوبة من البنك في هذا الشأن، ولا يلتزم البنك بتقديم أي تعويض نتيجة لعدم صحة المعاملات و/أو التعليمات و/أو طلبات التفعيل الصادرة/المقدمة من العميل.

٢-٣ التزامات العميل وحقوقه:

٢-٣-١ الالتزامات والحقوق العامة للعميل:

- بعد موافقة العميل على هذه الشروط وتوقيع العميل على الطلب/طلبات تفعيل الخدمات المصرفية الإلكترونية، يرسل البنك للعميل أو للمستخدمين المفوضين من قبل العميل ("المستخدم") "اسم المستخدم" و"كلمة السر" للدخول على الخدمات المصرفية الإلكترونية في خلال ٥ أيام عمل وذلك عن طريق إرسال بريد إلكتروني الى البريد الإلكتروني الخاص بالعميل والمسجل طرف البنك.
- يعتبر أي تعامل على حساب العميل باستخدام وسيلة التوثيق (اسم المستخدم وكلمة المرور) تعليمات صادرة من العميل وحجة في الإثبات، ولا يحق بأي حال من الأحوال الاعتراض عليها أو الدفع بعدم صلاحيتها وتعتبر كل المعاملات المنفذة والتعليمات الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية بمثابة تعليمات موقعة بتوقيع العميل المعتمد.
- يكون المستخدم مسؤولاً عن دقة التعليمات المقدمة للبنك وصحتها ويعتبر كافياً لتشغيل العملية وغير مطلوب من البنك التحقق من التعليمات تحقق مستقل. البنك ليس مسؤولاً إذا كانت محتويات تعليمات العميل / المستخدم غير دقيقة أو غير كاملة.
- يقر العميل بمسؤوليته الكاملة عن دقة بيانات المستفيدين، وفي حالة إدراج بيانات خاطئة، لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن أخطاء أو تأخير في نقل أو تسليم وثائق أو تعليمات الرسائل، أو فشل نقلها أو تسليمها، أو نتيجة لعدم تحديد موقع أو خطأ في تحديد اسم المستفيد أو الناتج عن أي سبب آخر خارج سيطرة البنك أو أي مكتب أو فرع أو مراسل أو وكيل يقر العميل بأنه عند إرسال البنك أي بيانات من خلال أي وسيلة إلكترونية - وفقاً لطلب العميل - تقع المسؤولية على عاتق العميل للحفاظ على سرية هذه البيانات. ولا يتحمل البنك مسؤولية أي تسرب لهذه البيانات أو عدم استلام العميل للبيانات لأي سبب من الأسباب الخارجة عن سيطرة البنك.
- في حالة وجود أية شكاوى/تخوفات، على العميل الاتصال بمركز خدمة العملاء ١٩٥٥٥ وسيحاول البنك حل المشكلة في أقرب وقت ممكن ولكن قد تكون المشكلة معقدة وتتطلب مزيد من الوقت لحلها وقد يطلب البنك من العميل التوقيع على شكوى رسمية مع تقديم معلومات/مستندات أخرى عند الحاجة ولا يحق للعميل اللجوء بشكواه الى البنك المركزي المصري قبل الرجوع الى البنك بالشكوى واستلام رد عليها.
- يقر العميل بعلمه وقبوله لخدمة كشف الحساب الإلكتروني التي يتم اتاحتها وفقاً لمطلق تقدير البنك وفي حالة ما إذا ارتأى البنك عدم ملائمة الخدمة لطبيعة حساب العميل أو عدم توافر الإجراءات الأمنية اللازمة لتوفير الخدمة بشكل سليم وأمن فيحق للبنك عدم اتاحة خدمة كشف الحساب الإلكتروني.
- يوافق العميل على استلام كشف الحساب البنكي الخاص به إلكترونياً (كشف الحساب الإلكتروني) عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالعميل والمسجل طرف البنك بدلاً من البريد على ان يتحمل العميل مصاريف كشف الحساب الورقي المرسل عن طريق البريد في حالة طلب العميل خدمة إرسال كشف حساب ورقي أو في حالة عدم تمكن البنك من إرسال كشف حساب إلكتروني لأي سبب من الأسباب، ويقر ويوافق العميل على أن تكون كشوف الحساب الإلكترونية التي يرسلها البنك دقيقة ويصادق عليها العميل ما لم يناقضها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدارها وإذا لم يطعن العميل خلال هذه المدة، فإن هذا يعد بمثابة مصادقة منه على دقة وصحة ما هو مبين في الكشف، وأن العميل يعلن دقة وصحة جميع المعاملات والأرصدة على حسابات العميل وبطاقات الائتمان. يكون العميل دائماً هو المسؤول عن الحفاظ باستمرار على عناوين البريد الإلكتروني وجميع بياناته طرف البنك محدثة.
- لحماية بيانات العميل سوف يكون كشف الحساب الإلكتروني مؤمناً بكلمة مرور لذا يجب على العميل إدخال كلمة المرور لمراجعة كشف الحساب إلكترونياً. ويكون فقدان كلمة المرور أو استخدام أي شخص لكلمة المرور هي مسؤولية العميل.
- يقر العميل بأن استلام كشف الحساب الإلكتروني حتى عند تأمينة بكلمة مرور يحتوي على بعض المخاطر ويقر العميل بتقبله لتلك المخاطر.
- يقر العميل بأن جميع القواعد والأنظمة المعمول بها من البنك المركزي المصري ملزمة وقابلة للتنفيذ، ولا يتم تنفيذ أي معاملات قد تؤدي إلى خرق أي من هذه القواعد أو اللوائح المشار إليها.

- يقر العميل بأن المبالغ المحولة من أمواله الخاصة كما يقر بمشروعية وسلامة مصدرها وأنها لا تتعارض مع قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.
- يكون العميل مسؤولاً عن إبلاغ البنك فوراً بأي تغيير يطرأ على البريد الإلكتروني الخاص به أو رقم هاتفه وذلك من خلال زيارة أقرب فرع، كما يتعهد العميل بتحديث بياناته حال طلب البنك ذلك خلال ٣٠ يوماً بحد أقصى.
- عند رغبة العميل في إيقاف الخدمة مؤقتاً أو إعادة تشغيلها أو إصدار (كلمة السر) أو وجود شكوى أو استفسار أو لاستكمال خطوات تفعيل الخدمة يمكنه الاتصال بمركز خدمة العملاء ١٩٥٥٥.
- يكون العميل مسؤولاً عن إبلاغ البنك فور حدوث أي تعديل/الغاء في الصلاحيات الممنوحة للمفوضين بإمرار المعاملات الإلكترونية عبر أي من الوسائل الإلكترونية المعتمدة طرف البنك.
- يلتزم العميل بقراءة والإطلاع على التحذيرات والاضطرابات والتنبيهية، والشروط والاحكام الخاصة بالاشتراك باي خدمات جديدة ويعتبر قبول العميل أو تأكيده من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية أو الرقمية لأي تغيير في الشروط والاحكام الذي سيظهر من خلال النظام الكترونياً التزاماً قانونياً.
- يلتزم العميل باتباع التعليمات والشروط والاحكام المذكورة في هذا الكتيب وتلك التي تظهر على صفحات الخدمات الإلكترونية كما يلتزم باتباع كافة الشروط والاحكام وتعليمات الأمان التي تظهر على الموقع الرسمي للبنك في كل مرة يستخدم فيها الخدمة الإلكترونية بحيث يعد مسؤولاً عن أي خطأ أو ضرر يحدث نتيجة عدم الالتزام بالتعليمات والشروط والاحكام المذكورة دون أي مسؤولية على البنك.
- يقر العميل بأنه قد أطلع على كافة المصروفات والرسوم ذات الصلة باستخدام الخدمة وكذلك لائحة المصروفات والرسوم البنكية للمنتجات والخدمات المصرفية التي يمكن استخدامها عن طريق خدمة الانترنت البنكي وسيتم نشرها وتحديثها بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك.
- يظل طلب العميل للخدمة سارياً طالما ظل حسابه سارياً ومفعلاً وفقاً لمطلق تقدير البنك الا في حالة طلبه صراحة الغائها أو تم إغلاق حسابات العميل طرف البنك ويحق البنك الغاء الخدمة دون إبداء أي أسباب.
- يقر العميل بعلمه بأن الموقع الإلكتروني للبنك وما يقدمه من خدمات ومعلومات هو ملكية خاصة للبنك والذي يسمح لعميله فقط باستخدامها بناء على طلبه وذلك فقط في حدود ما يتعلق بحسابه / حساباته دون أية معلومات و/أو بيانات أخرى ومن ثم فانه من غير المسموح لأي شخص أو كيان بخلاف العميل باستخدام الخدمة ويكون العميل مسؤولاً مسؤولية تامة عن أي أضرار و/أو خسائر قد تنشأ نتيجة سماحه للغير باستخدام الخدمة.
- في حالة الغاء النظام أو وقفه لأي سبب من الاسباب وكذلك في حالة الحجز على حسابات العميل تحت يد البنك و/أو الحكم بإشهار افلاسه أو اعساره وفي جميع الاحوال الاخرى التي يوجد فيها مانع قانوني يحول دون تصرف العميل في أرصدة حساباته أو تعامله على هذه الحسابات فان العميل يلتزم ويتعهد بعدم استخدام النظام مهما كانت الاسباب ويقر بأنه قد اعفى البنك من المسؤولية - على اختلاف أنواعها ومصادرها ولأقصى مدى لها - التي قد تنشأ عن ذلك بأي وجه من الوجوه كما يلتزم بتعويض البنك عن أيه أضرار قد تلحق به من جراء ذلك الاستخدام.
- أمن وسلامة الأجهزة الشخصية المستخدمة من جانب العميل ضد الفيروسات وبرامج الاختراق هي مسؤولية العميل.
- لا يخل الاشتراك في هذه الخدمة بالصلاحيات الأخرى بشأن من له حق التوقيع عن (الشركة/المؤسسة) على النحو المبلغ به للبنك فيما سبق تقديم هذا الطلب.
- يقر العميل باتخاذها لكافة الاجراءات اللازمة وفقاً لنظام الشركة الخاص به وذلك في شأن الاشتراك في هذه الخدمة وفي تفويض التوقيع على حساب الشركة من خلال السادة المفوضين طبقاً لما هو موضح بهذا النموذج.
- يقر العميل بأن التفويض الصادر منه للأشخاص المحددين لاستخدام هذه الخدمة بموجب طلب الاشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية نهائي ولا يجوز له الغاء هذا التفويض أو انتهاء الخدمة الا بموجب طلب كتابي صادر من العميل من خلال فرع التعامل ينص صراحة على رغبة العميل في الغاء التفويض أو انتهاء الخدمة وذلك كله دون اخلال بما قد يكون البنك قد قام بتنفيذه من تعليمات قبل ورود الاخطار سالف الاشارة وفقاً لشروط وأحكام هذا التفويض.
- كما يصرح العميل للبنك بعمل المقاصة اللازمة من حساباته الأخرى في حالة عدم كفاية الرصيد بالحساب المحدد كما يحق للبنك ذلك في حالة اختلاف نوع العملة/العملة المفتوح بها الحساب/الحسابات الأخرى اذ يفوض العميل البنك في بيع هذه العملات وفقاً للأسعار المعلنة لدى البنك يوم التنفيذ لتعليمات العميل.
- يقر العميل بأنه سيقوم بإطلاع البنك فوراً عند الاشتباه في محاولة لاختراق حسابه أو تعرض بيانات الدخول على الحسابات للاختيال حيث يخلي البنك مسؤوليته في هذه الحالات ويظل مسؤولاً فقط في الحالات التي لا يرجع سببها الى العميل أو سوء استخدام الخدمة أو عدم إتباع تعليمات الاستخدام.
- تأمين (اسم المستخدم) و (كلمة السر) هو مسؤولية العميل وحده ويلتزم العميل بعدم الافصاح عنهم لأي شخص اخر بما في ذلك موظفي البنك وذلك تحت كامل مسؤولية العميل ودون ادنى مسؤولية على البنك ويعتبر أي استخدام غير مصرح به لحساب

الخدمات الإلكترونية البنكية وأية معاملات منفذة من خلاله وكذلك أية تعليمات صادرة من خلاله إلى البنك مسؤولية العميل المطلقة فلا يحق للعميل الاعتراض عليها أو طلب الغائها كما لا يحق للعميل الرجوع على البنك لرد قيمة تلك المعاملات أو دفع تعويضات بسبب خسائر مترتبة على تلك المعاملات و/أو التعليمات.

- يتعهد العميل بأنه مسئول مسؤولية تامة عن المحافظة على (اسم المستخدم) و (كلمة السر) الخاصين بـ (Token) ويقر العميل بأن البنك لا يتحمل أية مسؤولية في حالة اخلال العميل أو تقصيره إذ أن هذا الالتزام يقع على عاتق العميل وتحت كامل مسؤوليته.
- يجوز استخدام وسيلة تصديق أحادية للتصديق على عمليات التحويل بين حسابات العميل بنفس البنك داخل جمهورية مصر العربية وكذلك سداد القروض أو حسابات.
- يجب تطبيق مبدأ الرقابة المزدوجة على الأقل (معد/ مدقق أو مصرح) على تحويلات الأشخاص الاعتبارية لمستفيد آخر من خلال نظام Corpay، علماً بأنه غير مسموح قيام العميل بإضافة ذات المستخدم في خانتي المعد والمدقق، وتكون اية مخاطر أو أضرار يتعرض لها العميل تحت مسؤوليته وبمثابه إقرار من جانب العميل بعلمه وموافقته على ذلك ويلتزم كل من المعد والمدقق والمصرح باستخدام وسائل اثبات الهوية (التصديق) مثل اسم المستخدم وكلمة السر زائد كلمة السر المستخدمة مرة واحدة التي تصدر باستخدام أجهزة رموز الأمان/ أجهزة كلمة السر المتغيرة الخاصة بالعميل.
- يجب تطبيق مبدأ الرقابة المزدوجة على الأقل (معد/ مدقق أو مصرح) على تحويلات الأشخاص الاعتبارية لمستفيد آخر المنفذة من خلال خدمة الإنترنت البنكي دون استخدام نظام Corpay، في حالة قيام العميل بإضافة ذات المستخدم في خانتي المعد والمدقق، تكون أية مخاطر أو أضرار يتعرض لها العميل تحت مسؤوليته وبمثابه إقرار من جانب العميل بعلمه وموافقته على ذلك. ويلتزم كل من المعد والمدقق والمصرح باستخدام وسائل اثبات الهوية (التصديق) مثل اسم المستخدم وكلمة السر زائد كلمة السر المستخدمة مرة واحدة الخاصة بـ (soft token).

- يوافق العميل على أحقية البنك في تفويض / تعهد طرف خارجي لتنفيذ كل أو بعض التزاماته الخاصة بالخدمة.
- يوافق العميل على سداد رسوم ومصروفات الاشتراك في الخدمات المصرفية الإلكترونية وأية معاملات تتم من خلالها ويصرح للبنك بخصم قيمة تلك الرسوم والمصروفات من حسابه المحدد بطلب الاشتراك.
- نوافق على اعتبار جميع حساباتنا لدى البنك وفروعه (داخل جمهورية مصر العربية وحدة واحدة، ونفوض البنك تفويضاً نهائياً غير قابلاً للإلغاء بإجراء المقاصة بين أي مبالغ تستحق للبنك في أي صورته من الصور، وأي مبالغ تكون لدينا أو في حساباتنا المفتوحة طرف أي فرع من فروع البنك، بالإضافة إلى، أي أوراق مالية و تجاريه ونقود و بضائع وودائع وأموال وحقوق أخرى من أي نوع كانت مودعة لصالحنا حالياً أو التي ستودع مستقبلاً لديكم أو لدى أي فرع من فروع البنك، فإن من حق البنك التنفيذ عليها أو تسيلها أو بيعها، و تحويلها إلى عملة المبالغ المستحقة لصالح البنك و ذلك بالأسعار المعلنة من البنك في يوم البيع أو التحويل وبناء عليه لا يستحق لنا أية أرصدة دائنة، إلا بعد تسوية جميع الحسابات وبأية عملة.

٢-٣-٢ التزامات العميل فيما يخص التحويلات النقدية و/أو خدمة تحويل الرواتب إلكترونياً:

- يلتزم العميل بفتح حساب جاري لدى البنك خاص بخدمة تحويل المرتبات وفقاً لشروط فتح الحسابات والإجراءات المتبعة بالبنك ويكون توقيع الممثل القانوني للشركة أو من ينوب عنه في ذلك هو التوقيع المعتمد، ويتم تغذية الحساب عن طريق العميل بإجمالي المبلغ المطلوب تحويله إلى بالإضافة إلى المصروفات المقررة.
- يلتزم العميل بتوفير الملفات المتبادلة الخاصة بمستحقات المستفيدين.
- يلتزم العميل استخراج قاعدة بيانات المستفيدين لإرسالها للبنك لتدقيق أرقام حساباتهم بالبنوك الأعضاء بغرفة المقاصة الآلية.
- يلتزم العميل بإجراء أعمال المراجعة والمطابقة لأوامر الدفع التي تم تنفيذها خصماً على حساب العميل بالبنك ومتابعة تسوية المعلقات وما يتم خصمه من حسابه شهرياً.
- يلتزم العميل بالاحتفاظ بنسخة من الملفات التي تصدر بها أوامر الدفع وذلك لأعمال المطابقة والمراجعة.
- يلتزم العميل بالتأكد من صحة البيانات التي تحتويها ملفات المدفوعات الشهرية المرسلة إلى البنك.
- يلتزم العميل بالتأكد من كفاية رصيد حساب العميل بالبنك قبل تنفيذ المدفوعات.
- تقع مسؤولية تحميل أي ملفات على النظام على العميل على أن يكون تنفيذها من قبل البنك وفقاً لتواريخ الاستحقاق المحددة بالملفات المحملة دون أدنى مسؤولية على البنك.
- يلتزم العميل بإخطار البنك بأية تغييرات أو تعديلات فنية أو تقنية والتي قد تتعلق بأنظمة العميل التي قد تتعلق بالبنك أو التعامل مع البنك أو متطلبات الخدمات المصرفية الإلكترونية قبل تفعيلها بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوم عمل.
- يلتزم العميل بتحديد الأشخاص المفوضين بالتعامل من خلال النظام موضوع هذه الشروط والأحكام ويكون العميل مسئول عنهم وعن كافة المعاملات الصادرة منهم، كما يكون مسئولاً على الحفاظ على الرقم السري واسم المستخدم الخاص بالنظام موضوع هذه الخدمة.

▪ فيما يخص خدمة تحويل الرواتب إلكترونياً يلتزم العميل بالقيام بالآتي:

- أ. موافاة البنك بكشف بأسماء موظفي الشركة وأرقام بطاقات الرقم القومي أو جوازات السفر في حالة الأجانب بالإضافة إلى صور من البطاقات والجوازات على أن تكون سارية وصافي المرتبات المراد تحويلها، وذلك عند التعاقد مع البنك ويتم

- التوقيع على هذه الكشوف من قبل اثنين ممن لهم حق التوقيع عن العميل، ويعتبر هذا الكشف بمثابة تصريح من العميل للبنك بخصم قيمة المرتبات من حساب العميل.
- ب- تحميل المرتبات بصفة دورية على النظام الإلكتروني الخاص بذلك والذي يتم إمداد العميل به عن طريق شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي أو أي جهة أخرى يحددها البنك، ويقر العميل بمسئوليته الكاملة عن محتوى ما تم تحميله ودون أية مسؤولية على البنك.
- ج- إيداع إجمالي قيمة المرتبات والمصروفات المقررة إلى الحساب الخاص بتحويل المرتبات قبل ميعاد استحقاق الرواتب بـ ٤٨ ساعة على الأقل من أيام العمل، وفي حالة عدم وجود رصيد كافي، لا يقوم البنك بإتمام تحويل المرتبات حتى تتوافر الأرصدة الكافية، أي تأخير في تحويل المرتبات يعتبر مسؤولية العميل تجاه موظفيه.
- د- مراجعة صحة تنفيذ عملية تحويل المرتبات لموظفيه وفي حالة اكتشاف العميل لأي أخطاء تشوب عملية التحويل يتعين عليه مراجعة البنك كتابياً لتدارك هذا الخطأ على أن يكون ذلك خلال موعد أقصاه ٤٨ ساعة من أيام العمل من تاريخ عملية التحويل وإلا يعتبر التحويل قد تم على الوجه الصحيح ويعتبر البنك في هذه الحالة غير مسئول عن أي أخطاء طالما لم يتم مراجعته خلال المدة المذكورة.
- كما يلتزم العميل وحاملي بطاقة المرتبات بكافة شروط وأحكام بطاقات الصراف الآلي الخاصة بالبنك أو التي تضعها الشركة مالكة العلامة التجارية (فيزا / ماستر كارد/ ميزة/ أو أية شركات أخرى يتعاقد معها البنك لذات الغرض).
 - من المتفق عليه، أنه يحق للبنك رفض أية عملية إذا تعارضت مع التعليمات الداخلية للبنك أو تعليمات البنك المركزي المصري دون أدنى مسؤولية على البنك تجاه العميل.
 - من المتفق عليه، أنه يحق للبنك مراقبة ومراجعة الحركات التي تمت بمعرفة العميل.

٣-٢-٣-٣ التزامات العميل فيما يخص خدمة المدفوعات الإلكترونية الحكومية:

- يقر العميل بعلمه التام بأنه لا يمكن استخدام حساب المدفوعات الإلكترونية الحكومية في أي غرض غير الغرض المخصص من أجله.
- يعد توقيع العميل على طلب الاشتراك في الخدمة بمثابة تفويض للبنك للقيام بفتح الحساب الافتراضي على نظام CPS.
- تكون طرق تغذية حساب المدفوعات الإلكترونية الحكومية الافتراضي المفتوح على نظام CPS كالآتي:
 - إجراء تحويل داخلي عن طريق فرع البنك أو من خلال تعليمات مرسله من العميل من خلال عنوان البريد الإلكتروني المسجل لدي البنك بموجب نموذج "تعليمات مستديمة بشأن تنفيذ المعاملات المصرفية من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية ("التعليمات المستديمة") " بحيث يخضع التعامل من خلال البريد الإلكتروني لشروط وأحكام نموذج التعليمات المستديمة الموقع من جانب العميل وفقاً للنماذج المعدة من البنك في هذا الشأن.
 - إجراء العميل لتحويل داخلي بين حساباته المفتوحة لدى البنك، ويتم تأثير مبلغ التحويل في الحساب الافتراضي على نظام الـ CPS بواسطة البنك حق نفس اليوم.
 - يتم تجميد تلك المبالغ وتخصيصها لسداد المدفوعات الإلكترونية الحكومية.
 - يجوز للعميل أن يقدم طلب رفع التجميد أو إعادة تحويل المبالغ التي قد سبق وأن قام العميل بتحويلها للحساب الافتراضي الخاص به على نظام CPS، ولكن من المتفق عليه، أن قبول البنك لهذا الطلب مشروطاً بإتاحة / توافر تلك المبالغ بالحساب الافتراضي على نظام CPS وعدم تلقي البنك لطلبات مدفوعات حكومية فيما يخص تلك المبالغ.
 - يقر العميل بأن أي تعامل على الحسابات الخاصة به باستخدام وسيلة التوثيق يعتبر ساري ونافذ، وتعتبر التعليمات الصادرة من العميل/المستخدمين المفوضين من قبل الممثل القانوني للعميل تعليمات صادرة ممن له حق التوقيع تعليمات سارية وتعتبر حجة في الإثبات على العميل، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتراض عليها أو الدفع بعدم صلاحيتها لصدورها من غير ذي صفة أو بأي دفع آخر أيا كان وتعتبر بمثابة تعليمات موقعة بتوقيع العميل المعتمد، ويقر العميل بحجية هذه التعليمات حجية مطلقة وعدم إمكانية ادعاء أنها باطلة لأي سبب من الأسباب.
 - يقر العميل أن عمليات المدفوعات الإلكترونية الحكومية والتي تتم من خلال نظام CPS تعد إقراراً ثابتاً على قيام العميل وعلى مسئوليته الكاملة عن تنفيذ هذه العمليات ولا يكون البنك مسؤولاً بأي حال من الأحوال عن صحة هذه العمليات من عدمها.
 - يقر العميل بعلمه التام بأنه في حالة قيامه بتقديم طلب إلغاء عملية تحويل قد تم تنفيذها بالفعل من خلال حساب المدفوعات الإلكترونية الحكومية المفتوح لدى البنك، قد يستغرق عملية البت في هذا الطلب واسترداد المبالغ محل عملية التحويل الملغاة شهر أو أكثر، يحسب من تاريخ قبول البنك لهذا الطلب من حيث الشكل والمضمون، حيث يعتمد ذلك على ميعاد قيام السلطة الحكومية المعنية بالتحويل برد المبلغ محل التحويل المطلوب إلغائه من قبل العميل.
 - يلتزم العميل والمستخدمون المفوضون من قبل العميل بالحفاظ على سرية وسيلة التوثيق وبتحمل المسؤولية الكاملة الناتجة عن ضياعها أو فقدها أو تسريبها سواء من الممثل القانوني للعميل و/أو أي من المستخدمين المفوضين.
 - يلتزم العميل بتوفير رصيد كافي لإتمام كافة التعليمات الواردة بطلب التسوية بالإضافة إلى كافة الرسوم والعمولات المستحقة لنظام CPS والبنك، وإلا فلا يكون البنك ملتزماً بتنفيذ تلك التعليمات.

٢-٤ التزامات البنك وحقوقه:

٢-٤-١ الالتزامات والحقوق العامة للبنك:

- يحق للبنك معاملة كافة تعليمات المستخدم التي تبدو صحيحة وتم استقبالها عن طريق استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية كتعليمات تم التصريح بها من خلال المستخدم حتى لو كانت تتعارض مع أحكام أو تعليمات سابقة تلقاها البنك تحت أي ولاية أخرى في أي وقت بشأن حسابات المستخدم أو أعماله وذلك بالتوافق مع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة العقوبات وتحديث بيانات العميل (اعرف عميلك)
- لا يلتزم البنك بتنفيذ أي تعليمات للمستخدم إذا كانت تتعارض مع لائحة البنك.
- تخضع كل تعليمات المستخدم لموافقة البنك ويجب أن تتماشى مع كل الممارسات والإجراءات البنكية التي تحكم تنفيذها ويجب أن تخضع هذه التعليمات كذلك لكل الشروط والأحكام كما وردت في نماذج البنك العربي الأفريقي الدولي.
- سيحقق البنك في شكوى العميل خلال ١٥ يوم عمل إلا إذا كان البنك ينتظر رد من العميل.
- يحق للبنك إرسال كشف حساب مؤمن بكلمة مرور فقط للبريد الإلكتروني المسجل من العميل لدى البنك ولا يكون البنك مسؤولاً عن عدم وصول كشف الحساب الإلكتروني لوجود خلل بالبريد الإلكتروني/صندوق البريد الإلكتروني الخاص بالعميل.
- كشف الحساب الإلكتروني (في حالة إتاحتها لعملاء الشركات) سوف يتم إرساله لبريد إلكتروني المسجل لدينا فقط حتى في حالة الحسابات التي يوقع عليها أكثر من موقع.
- وفي حاله توقف خدمة كشف الحساب الإلكتروني (في حالة إتاحتها لعملاء الشركات) يتم إخطار العميل عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية SMS بأن كشف الحساب سيتم إرساله عن طريق البريد مع تحمل العميل لكافة المصاريف المتعلقة بهذا الشأن.
- لا يعتبر البنك مسؤولاً عن أي تأخير في تنفيذ المعاملات المقدمة من خلال الخدمة نتيجة ظروف خارجة عن إرادته وفي حالة التأخير سيتم ابلاغ العميل من خلال الهاتف أو الرسائل النصية الخ....
- للبنك الحق في تعهيد الخدمات المصرفية الإلكترونية لطرف خارجي بالشروط والأحكام نفسها.
- ينتازل العميل عن مسائلة البنك ويقر بالعلم بعدم مسؤولية البنك عن أي إخفاق في الخدمات يتسبب به طرف خارجي أو ناتج عن قوة قاهرة أو اضطراب سياسي أو إخفاق في الاتصال أو أية ظروف أخرى خارجة عن إرادته. ويبدل البنك قصارى جهده للتأكد أن الخدمات تعمل بدون انقطاعات.
- للبنك الحق في أي وقت من الأوقات في إيقاف تقديم هذه الخدمة مؤقتاً لفترة معينة يحددها البنك وذلك سواء لإجراء تعديلات و/أو أعمال الصيانة و/أو تحديث للخدمة للموقع و/أو لحدوث أو الاشتباه في حدوث خرق أمني للموقع من خلال شبكة الانترنت والهاتف المحمول بما يمكن أن يؤثر على سلامة استخدام الموقع و/أو لغير ذلك من الاسباب الفنية و/أو الامنية على ان يتم إبلاغ العميل مسبقاً إن أمكن وكذلك إبلاغه بالوقت المتوقع لعودة الخدمة الى طبيعتها وبالتالي يعتبر ذلك من الاسباب التي يكون فيها البنك غير مسئول عن عدم تمكن العميل من استخدام الخدمة البنكية الالكترونية ولا يمكن للعميل الرجوع على البنك خلال هذه الفترة بأي متطلبات.
- يحافظ البنك على سرية بيانات العملاء داخليا وخارجيا ويحميها؛ خارجيا بالتحقق من الإفصاح عن بيانات العملاء فقط في الحدود المطلوبة الإفصاح عنها وللجهات ذات الاختصاص المخول لها سلطة طلب الإفصاح سواء كانت جهات قضائية أو رقابية. وداخليا بالإفصاح عن بيانات العملاء في نطاق محدود وللموظفين المختصين مع التأكد من التزامهم بشروط سرية بيانات العملاء طبقاً للوائح الداخلية والقوانين المعمول بها.
- يضاف أي حساب فرعي جديد خاص بالعميل تلقائياً إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية الخاصة بالعميل وذلك بالتوافق مع اجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وتحديث بيانات العميل (اعرف عميلك).
- يحق للبنك اضافة أية خدمات جديدة أو تعديل الخدمات القائمة ويتم ابلاغ العميل بشروط استخدامها بالوسيلة التي يراها مناسبة - إذا لزم الأمر - كما يجوز للبنك الغاء بعض الخدمات المتاحة حالياً أو تعديلها لتتناسب مع ظروف العمل بهذا النظام وذلك دون حاجة الى موافقة مسبقة من العميل أو انذار أو اتخاذ الى اجراء قانوني آخر أو اخطاره بهذا التغيير.
- يحق للبنك وقف العمل بتلك الخدمات مع العميل أو انتهاء اشتراكه في النظام وذلك في حالة اخلاله بأي شرط من شروط الخدمات أو في الحالات التي يرى البنك فيها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء وذلك دون اخلال بأية حقوق أخرى بسائر انواعها - للبنك من قبل العميل.
- في حالة توقف الخدمة بسبب توقف الأنظمة التي يتم تشغيلها من قبل البنك أو أي من الجهات المتخصصة التي يتعاقد البنك معها يبدل البنك العناية الواجبة لاستعادة الخدمة.
- البنك غير مسئول عن أي اضرار و / او خسائر قد تلحق بالعميل نتيجة توقف الخدمة - لما سلف من أسباب - و/أو لظروف خارجة عن ارادة البنك.
- يقتصر دور البنك على تنفيذ التعليمات الصادرة من العميل ويعتبر العميل مسؤولاً عن صحة وسلامة البيانات الواردة بها ويتم تنفيذ تلك التعليمات خلال أيام ومواعيد العمل الرسمية ووفقاً للمواعيد المقررة في تعليمات ولوائح البنك الداخلية كما يحق للبنك في أي وقت - الامتناع عن تنفيذ أيه تعليمات صادرة من العميل دون ابداء الاسباب.

- كما يقوم البنك باتخاذ كل الاحتياطات والاجراءات اللازمة لإبقاء البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل في سرية تامة إلى الحد المسموح به قانوناً في حالة إذا استلزم تداولها مع طرف آخر خارج البنك وذلك لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية وخدمة الانترنت البنكي.
- بعد قبول البنك لطلب العميل يقوم البنك بإصدار (اسم المستخدم) و(كلمة السر) و(تنشيط خدمة الانترنت البنكي) و (البريد الخاص بال Soft Token) الخاصين بالخدمة الالكترونية البنكية يتم تسليمها الى العميل عن طريق البريد الإلكتروني.

٢-٤-٢ التزامات البنك فيما يخص التحويلات النقدية و/أو خدمة تحويل الرواتب إلكترونياً:

- يقوم البنك بفتح حساب جاري فور طلب العميل واستيفاءه لكافة شروط فتح الحسابات المعمول بها لدى البنك.
- يصدر البنك لكل موظف بطاقة مرتبات ورقم سري للسحب النقدي وشراء السلع والخدمات.
- يقوم البنك بتسليم بطاقات المرتبات والأرقام السرية بصورة مشفرة إلى اثنين من موظفي العميل المصرح لهم بذلك (أي أن مستلم البطاقات يكون مختلف عن مستلم الأرقام السرية)، ويكونا مسؤولين مسؤولية كاملة عن تسليم البطاقات والأرقام السرية إلى موظفي الشركة دون أدنى مسؤولية على البنك، ويكون التسليم مقابل التوقيع منهما موضعاً فيه الاسم والصفة وتاريخ وساعة التسليم.
- من المتفق عليه أنه في حالة فقد أو تلف بطاقة المرتبات أو الرقم السري من أحد موظفي العميل فعلى الموظف في هذه الحالة إخطار البنك عن طريق مركز الاتصال ١٩٥٥٥ لإيقاف البطاقة وطلب إصدار بطاقة جديدة.
- البنك غير مسئول عن الأخطاء الواردة في البيانات المحملة على النظام الإلكتروني، ولا يكون ملزماً بتصحيح أو إعادة قيد أية مبالغ تم خصمها أو إضافتها بسبب هذا الخطأ.
- يحق للبنك رفض أو الغاء أي تحويل في حالة ادراج أي من المستفيد او المرسل في القوائم السوداء (UK,UN OFAC,EU) وقوائم الإرهاب والتحفظات المحلية).

٢-٤-٣ التزامات البنك وحقوقه فيما يخص المدفوعات الإلكترونية الحكومية:

- يقوم البنك بفتح حساب للعميل طبقاً لشروط فتح الحسابات المطبقة لدى البنك وذلك بعد توقيع العميل لطلب الاشتراك في الخدمات المصرفية للشركات لسداد المدفوعات الحكومية على أن يقبله الحساب الافتراضي على نظام CPS ويكونا الحسابان متساويين دائماً في الحركات والأرصدة.
- يقوم البنك بتغذية الحساب الافتراضي على نظام CPS بالمبالغ التي يطلبها العميل وذلك بمجرد تغذية حساب المدفوعات الإلكترونية الحكومية المفتوح لهذا الغرض.
- لا يعتبر البنك مسؤولاً عن صحة أي بيانات أو أوامر يدخلها العميل من خلال استخدامه لنظام CPS إذا تبين بعد ذلك إنها غير صحيحة، وفي حال حدوث ذلك لا يعتبر البنك مسؤولاً عن تعويض العميل نتيجة لهذا الخطأ الذي قد يحدث لأي سبب من الأسباب ويعتبر العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تلك التعليمات.
- لا يعتبر البنك مسؤولاً عن تسرب أي بيانات والتي قد تتسرب من العميل أو وسيلة التوثيق الخاصة به إلى أي شخص آخر، وفي حال حدوث ذلك لا يعتبر البنك مسؤولاً عن تعويض العميل أو عن أي من النتائج التي قد تترتب على استخدام أي شخص آخر للخدمة.
- البنك غير مسئول عن أي تأخير في إتمام العمليات السابق ذكرها لظروف طارئة خارجة عن إرادة البنك، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر انقطاع التيار الكهربائي أو الأخطاء التقنية الناتجة عن الحاسب الآلي وعطل أجهزة إرسال المعلومات، أو عطل جهاز شبكة الدفع الإلكتروني أو أي خطأ من طرف آخر وبقر العميل بعدم أحقيته في الرجوع على البنك بأي دعوى أو المطالبة بأي تعويض من أي نوع نتيجة لأي أضرار أو آثار سلبية ناتجة عن أي مما سبق.
- لا يعتبر البنك، موظفيه، أو وكلائه أو شركائهم التابعين مسؤولين أمام العميل عن أي أضرار سواء مباشرة أو غير مباشرة المتعلقة بخدمات البنك المقدمة للعميل من فقد المعلومات أو البيانات. ولا يعتبر البنك مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن جودة، استخدام، نتائج الاستخدام أو أي عطل قد يصعب معه تقديم خدمات البنك.

٢-٥ العمليات:

- جميع الطلبات التي يتم استلامها قبل مواعيد الاستلام المحددة من قبل السياسة الداخلية للبنك خلال أيام عمل البنك تكون قابلة للتنفيذ في نفس يوم الاستلام، ما لم تحدث مشكلة ما مثل عدم كفاية الرصيد. أما الطلبات المستلمة بعد مواعيد الاستلام المحدد من قبل السياسة الداخلية للبنك يتم تنفيذها في يوم العمل التالي.
- يقر العميل بمسئوليته عن جميع عمليات نقل الأموال والمدفوعات لأطراف أخرى والتي يقوم بإجرائها من خلال الخدمات الإلكترونية، وبأن البنك لا يكون مسؤولاً عن صحة هذه العمليات.
- يتعهد العميل بالكشف كتابة عن الغرض من التحويلات في الحالات السابق ذكرها.
- ينبغي على العميل الدائن ألا يصدر أي تعليمات إلا بعد موافقة البنك المدين وغرفة المقاصة الآلية في مصر على الأمر/التفويض ذي الصلة بهذه التعليمات، ويمكن للبنك الدائن أن يطلب من العميل الدائن أن يقدم له هذه الأوامر المعتمدة/هذا التفويض المعتمد أو أي أدلة أخرى أو أي مراجع تثبت هذه الموافقة بشرط أن تكون مقبولة لدى بنك الدائن، وإلا فإنه يجوز للبنك الدائن رفض أداء التعليمات (خدمة الإضافة المباشرة من خلال غرفة المقاصة الآلية).

- في حالة إصدار تفويض/أمر قابل للإلغاء/يمكن الرجوع فيه، ينبغي على العميل الدائن الاحتفاظ برصيد كافي في حساباته لتغطية أي عمليات خصم مباشر يتم إلغائها/الرجوع فيها من قبل العميل المدين، حيث يقوم البنك بخصم أي من حسابات الدائن دون موافقة مسبقة. ويكون العميل الدائن وحده مسؤولاً أمام البنك الدائن، والعملاء المدين، والبنك المدين، وأي من الأطراف الأخرى (خدمة الخصم المباشر من خلال غرفة المقاصة الآلية).

٢-٦ الإجراءات الأمنية:

- يتحمل العميل مسؤولية المحافظة والالتزام بإجراءات الأمن والرقابة الإدارية وأية تعليمات واردة أخرى تتعلق بأمن البنك. ويوافق على إعداد وصيانة ومراجعة منتظمة لمزيد من التدابير الأمنية الضرورية طبقاً لأفضل الممارسات الأمنية للحاسب الآلي.
- يتحمل العميل مسؤولية المحافظة على جهاز كلمة السر المتغيرة الخاص به، ومن المتفق عليه أنه في حالة فقد جهاز كلمة السر المتغيرة الخاص بالعميل أو في حالة طلب العميل لجهاز جديد إضافي، يلتزم العميل بإبلاغ البنك فوراً من خلال الاتصال بـ ١٩٥٥٥، وطلب جهاز بديل أو طلب جهاز جديد إضافي (حسب الأحوال) مع تحمل العميل لكافة المصروفات المتعلقة بهذا الشأن.
- يتحمل العميل مسؤولية ضمان أعلى مستويات الأمان لمعدات الاتصال والحاسب الآلي الخاصة به والنقل الأمان لرسائل للبنك العربي الأفريقي الدولي. وأيضاً مسئول عن مراقبة والامتنال لأية تنبيهات أمنية أو تنبيهات محاولات الاحتيال أو أي تحذيرات أخرى يتم نشرها على موقع البنك العربي الأفريقي الدولي www.aaib.com و/أو أي قنوات أخرى.
- يجب على العميل الالتزام بكافة معايير الأمان بالإضافة لأي تعليمات أخرى صادرة من البنك، ويوافق العميل على الاطلاع ومراجعة هذه الإجراءات والتعليمات دورياً. ويعتبر العميل مسؤولاً عن التأكد من وجود أعلى مستوى للأمان الخاص بالأجهزة المستخدمة للدخول على خدمات البنك الإلكترونية.
- يجب على العميل عدم الإفصاح عن كلمة السر أو أي من وسائل تأكيد الشخصية الخاصة بالخدمات الإلكترونية لأي شخص ولأي سبب كان، بما في ذلك موظفي البنك. وفي حالة حصول أي طرف آخر على أي منهم يعتبر ذلك تصريحاً من العميل لهذا الشخص باستخدام حساباته وما يتبعه من تحمله لكافة المخاطر والمسئوليات والعمليات الناشئة وذلك دون أدنى مسؤولية على البنك. ولا يحق للعميل أن يتقدم بطلب رد لأي خسائر ناتجة عن هذه المعاملات إلا في حالة ثبوت إهمال أو تصرف متعمد من قبل البنك بخصوص هذه العمليات.
- يتعهد العميل بإخطار البنك كتابةً بأي تغييرات قد تطرأ على المستخدمين/ المخول لهم بالتوقيع عن العميل، على أن يتم تسليم الإخطار الكتابي للبنك.
- يلتزم العميل بإخطار البنك مباشرة بأي تعليمات قد تصدر من أي شخص غير مسموح له أو مشتبه فيه بالدخول على الحسابات الخاصة بالعميل.
- يجب على العميل الالتزام بكفاءة وفعالية أنظمة الحماية والتجنب من الفيروسات، ومعايير وإجراءات كشف/مواجهة الاختراق بالأجهزة المستخدمة للدخول على خدمات البنك الإلكترونية.
- يوافق العميل على تعويض البنك ضد أي خسائر، أو أضرار من أي نوع قد يصيب البنك نتيجة إخلال العميل بالالتزام بأي بند من بنود هذه الشروط والأحكام.

٢-٧ الإنهاء والتعليق:

- يحق للبنك وفقاً لتقديره وحماية منه لمصلحة العميل أن يقوم بوقف أو إنهاء أو الحد من استخدام العميل للخدمة أو أي جزء منها، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إخطار العميل من خلال الوسيلة التي يراها البنك مناسبة على أن يتم إبلاغ العميل بسبب وقف أو الغاء الخدمة إن أمكن.
- يحق للبنك تعليق بعض طلبات الخدمات المصرفية الإلكترونية / خدمة الانترنت البنكي أو كلها وذلك لإغلاق روتيني أو طارئ، أو لصيانة الخدمات أو تحسينها أو في حالة عدم استخدام الخدمة لوقت طويل نسبياً (٦ أشهر) أو في حالة رؤية البنك أنه من الضروري أو المستحسن أن يفعل ذلك.
- يحق للبنك أن يعلق أو ينهي الخدمة بدون سابق إنذار إذا خرق العميل أي من هذه الشروط والأحكام أو تم إبلاغه بالوفاة أو إشهار الإفلاس أو فقدان الأهلية لأي من أصحاب الحساب.
- يحق للبنك في رفض أو وقف أو تأجيل تنفيذ أية معاملات للعميل وذلك للتحقق من أن هذه المعاملات لا تخرق أو تتعارض مع أي من القوانين السارية بجمهورية مصر العربية أو بنظام البنك الداخلية أو أية اتفاقيات أو لوائح دولية أو معاملات قد تكون مرتبطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقائمة العقوبات الدولية الصادرة من المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة أو أي سلطة أخرى لها صفة دولية سيادية، وذلك وفقاً لتقدير البنك.
- يتم إغلاق الخدمات المصرفية الإلكترونية الخاصة بالعميل فور إغلاق الحسابات الخاصة به طرف البنك.

٢-٨ التسجيلات:

- للبنك الحق في تسجيل مكالمات العميل خلال استخدام خدمة الهاتف المصرفي واستعمال هذا التسجيل في حل أية مشكلة قانونية قد تنشأ في المستقبل وبدون أي مسؤولية على البنك.

- تكون سجلات البنك، ما لم يتبين خطأها، دليل على تعاملاته معهم فيما يتعلق بالخدمات. أو اوافق/نوافق على عدم الاعتراض على قبول سجلات البنك كدليل في أية إجراءات قانونية عن طريق الزعم بأن السجلات غير أصلية، أو غير مكتوبة، أو أنها إشاعة أو إفادات في وثائق صادرة من الحاسب الآلي.

٢-٩ القوة القاهرة:

- لا يحق للعميل الرجوع على البنك كما لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي اخلال ينتج عنه تأخير أو عدم تنفيذ أي من التزامات البنك، لسبب يرجع إلى قوة القاهرة.

٢-١٠ شروط وأحكام أخرى فيما يخص الخدمات البنكية الإلكترونية

- يقر العميل بموجب توقيعه على طلب الخدمة أنه تلقى دليل الخدمات المصرفية الذي ينص على تعريف الخدمات المصرفية، ويفوض العميل البنك تفويضاً نهائياً لا رجعة فيه بالخصم من أي من الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك أو كلها كافة الرسوم والمصروفات الناتجة عن أية طلبات أو تعليمات تم تقديمها عن طريق أي من الخدمات المنصوص عليها بهذه الشروط والأحكام، كما يلتزم العميل بأية تغييرات قد تحدث في ذلك الشأن والتي يتم نشرها على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك العربي الأفريقي الدولي www.aaiib.com و/أو كافة وسائل أو قنوات التواصل الأخرى، ويحق للبنك وقف تقديم أي من الخدمات المصرفية الإلكترونية الواردة بهذه الشروط والأحكام في حالة تأخر العميل في سداد أي من المبالغ واجبة السداد.
- البنك غير مسئول عن الحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لموظفي الشركة المستخدمة للخدمة المفوضين من قبل الشركة باستخدام هذه الخدمة
- يوافق العميل على تعويض البنك ضد كل الأفعال، الإجراءات، التكاليف، الخسائر، الأضرار من أي نوع التي تلحق بالبنك نتيجة أي إخلال من قبل العميل بالالتزام بأي من هذه الشروط والأحكام أو عن سوء استخدام أو نشر الموقع المرخص بما يخالف هذه الشروط والأحكام
- يعتبر الموقع المرخص والمواد المتعلقة به وحقوق الطبع وبراءات الاختراع والأسرار التجارية وأية حقوق ملكية أخرى مملوكة ملكية خاصة بالبنك.
- يتعهد العميل بعدم طبع أو إصدار موقع مماثل للموقع المرخص به أو أن يسمح بالمثل عن معرفة مسبقة مئة بدون الموافقة الكتابية المسبقة من البنك.
- يتعهد العميل بعدم الكشف عن المواد الخاصة بموقع البنك المرخص/الرسمي لأي طرف ثالث غير موظفي العميل عند حاجتهم لذلك.
- يتعهد العميل بأن يستخدم موقع البنك المرخص وفقاً للرخصة الممنوحة كما هو مبين في هذا الكتيب، وأن يضمن التزام موظفيه الكامل بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها بهذا الكتيب.
- يحق للبنك تغيير الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية الإلكترونية حسبما يراه البنك مناسبة ويلتزم بإخطار العميل بالوسيلة التي يراها مناسبة
- يلتزم العميل بالتعاون مع البنك في حالة إجراء أية تحقيقات أو مطالبات ذات صلة بالخدمة واستخدامها.
- يخضع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية بما فيها الخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الانترنت للقوانين المصرية واللوائح التنفيذية والضوابط الرقابية المطبقة في هذا الشأن وما يصدر من تعديلات لاحقة.
- يقر العميل بأحقية البنك في القيام بتحسين الخدمة وفقاً لما يترأى له، ويمكن إضافة خصائص جديدة للخدمة أو تطوير خدمات بنكية إلكترونية جديدة كلياً، بحيث يحق للبنك وضع الشروط والأحكام الخاصة بتلك الخدمة أو الخاصية الجديدة وإتاحتها على الموقع الإلكتروني للبنك ويمكن أن يتطلب التسجيل من جديد وذلك من خلال اتباع التعليمات التي ترسل على البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف الخاص بنا والمسجل طرف البنك، كما يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق تقرير إتاحة الخاصية أو الخدمة الجديدة لنا من عدمه، ويعتبر استخدامنا للخاصية أو الخدمة الجديدة اقراراً بالموافقة على الالتزام بكل ما ورد بالشروط والأحكام الخاصة بتلك الخاصية أو الخدمة المتاحة على موقع البنك جزء لا يتجزأ من هذا الطلب ومتما ومكتملاً له.

ثالثاً: الخدمات المصرفية المباشرة

البطاقة المدنية (بطاقة الخصم المباشر / بطاقة الصراف الآلي)

أقر/ نقرانا/نحن الموقع/الموقعين أدناه ("حامل البطاقة") بالموافقة على إصدار بطاقة مدينة أساسية و/أو إضافية ("البطاقة") كما أقر/نقر بالموافقة على الالتزام بالشروط والأحكام التالية:

- ملكية البطاقة:** نقر بعلمنا ووافقنا على أن البطاقة الأساسية أو الإضافية (إن وجدت) تظل مملوكة ملكية كاملة للبنك وأن حامل البطاقة مسئول مسؤولية كاملة عن كل الالتزامات الناشئة عن استخدام البطاقة الأساسية وجميع البطاقات الإضافية (إن وجدت).
- الاستخدام المحلي والدولي للبطاقة:** يحدد البنك السعر المعادل من العملات للعمليات التي تتم بواسطة استخدام البطاقة وليس لنا الحق في الاعتراض على أسعار الصرف المطبقة، كما يحدد البنك الحد الأقصى لمبالغ السحب النقدي اليومي من رصيد حسابنا بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية وكذلك لسداد قيمة السلع والخدمات، ويحق للبنك أيضاً من أن لأخر تعديل قيمة هذا الحد طبقاً لتقديره المطلق، على أن يتم إخطارنا بهذا الحد الجديد. ويتم قيد جميع العمليات في حسابنا بالجنيه المصري أو بالدولار الأمريكي طبقاً لنوع البطاقة وعلتها ويتم تحويل قيمة العمليات التي تجري بعملة أخرى إلى عملة البطاقة وفقاً لسعر الصرف الذي يحدده

البنك في تاريخ التسوية أو التنفيذ وفقاً لما يترأى للبنك في هذا الشأن، بالإضافة إلى احتساب عمولة البنك المقررة لعملية تحويل العملة، ونقر صراحة بقبولنا بتحملنا المسؤولية كاملة عن كامل المبالغ المستخدمة عن طريق البطاقة الإضافية وعن أية مسؤولية أخرى ناشئة أو مرتبطة باستخدام البطاقة الإضافية المذكورة وذلك خلال مدة سريان البطاقة بالإضافة إلى المطالبات التي قد تستحق بعد تاريخ اغلاق البطاقة.

- **حدود الخصم:** تتوقف العمليات التي تتم بالخصم على أي من حساباتنا على الرصيد المتاح لدينا بحسابنا في تاريخ ووقت استخدام البطاقة ولا يحق لنا تجاوز هذا الرصيد وفي حالة تجاوز هذا الرصيد عرضياً لأي سبب من الأسباب نلتزم بتغطية هذا التجاوز عند أول مطالبة من البنك.
- **المحافظة على البطاقة:** يلتزم كل حامل للبطاقة بالمحافظة عليها وعدم السماح لأي شخص باستخدامها كما نلتزم بعدم الإفصاح عن الرقم السري.
- **المسؤولية عن استخدام البطاقة:** يتعين على كل حامل للبطاقة أن يوقع على إشعارات أو استخدام البطاقة في أي معاملة مع الاحتفاظ بصورة من تلك الإشعارات وفي حالة عدم توقيعي على أي من الإشعارات المشار إليها فإن هذا لن يعفيانا من التزامنا قبل البنك بسداد قيمتها، ولا يكون البنك مسئولاً عن أي خلاف ينشأ بين حامل البطاقة والتجار حول السلع أو الخدمات التي حصل عليها، وإذا أصدر التاجر قسيمة استرجاع مبلغ عن عملية بيع أو خدمة مقدمة باستخدام البطاقة فإن البنك سيضيف للحساب المبلغ المستحق فإذا لم تصل قسيمة استرجاع المبلغ إلى البنك فإنه يجوز لحامل البطاقة ملء نموذج اعتراض عن المعاملات المعترض عليها وذلك حفاظاً على حقوق حامل البطاقة، كما يلتزم حامل البطاقة بالخصم الذي يقوم به البنك على حسابنا لدى البنك في حالة قبول استخدام البطاقة إلكترونياً على ماكينات الصراف الآلي أو نقاط البيع.
- تعتبر دفاتر البنك قاطعة وملزمة لنا في جميع الأحوال عند استخدام البطاقة في أي من ماكينات الصراف أو نقاط البيع الآلية.
- نقر بحق البنك أن يفيد ويخصم على حسابنا قيمة جميع المسحوبات والعمليات التي تمت عن طريق استخدام البطاقة كما يحق للبنك خصم الرسوم والدمغات والمصاريف والعمولات المختلفة المتفق عليها والمنشورة على موقع الإلكتروني الخاص بالبنك www.aaib.com، وتقبل إيداعات أوراق البنكنوت بماكينات الصراف الآلي ويتم إضافة هذه القيمة إلى حساب البطاقة بعد تمام توصيلها ويكون حساب البنك في هذا الخصوص قاطعاً وملزماً، كما يحق للبنك استبعاد قيمة أي عملات مزورة موجودة ضمن مبالغ الإيداع النقدي من جملة المبالغ المودعة وتقع المسؤولية المدنية والجنائية على حامل البطاقة شخصياً وللبنك الحق في اتخاذ ما يراه من إجراءات قانونية وإبلاغ الجهات المختصة.
- **إعفاء البنك من المسؤولية:** لا يعتبر البنك مسئولاً كما لا يجوز لحامل البطاقة سواء الأساسية و/أو الإضافية الرجوع على البنك إذا لم تقبل البطاقة لدى أي تاجر أو ماكينات صراف أو نقاط بيع آلية لا تخص البنك، كما لا يعتبر البنك مسئولاً كما لا يحق لحامل البطاقة سواء الأساسية و/أو الإضافية الرجوع على البنك فيما يخص أعطال ماكينات صراف أو نقاط بيع آلية الناجمة بسبب انقطاع التيار الكهربائي أو الأعطال الميكانيكية أو خلو الماكينة من النقود أو سحب البطاقة إلى سبب فني آخر.
- لا يتحمل البنك المسؤولية في أي من الحالات الآتية: (أ) أي إخفاق أو خطأ أو تأخير في تنفيذ كل أو بعض التعليمات لأسباب تتعلق بنا أو خارجة عن سيطرة البنك، (ب) أي اختراق يتم لبياناتنا الخاصة بواسطة آخرين عن طريق استخدام الهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني أو اسم المستخدم وكلمة المرور ينتج عنها عمل احتيالي أو انتهاك لخصوصية بياناتنا، (ج) فقدان أي بيانات أو تعليمات أو رسائل أثناء إرسالها إلكترونياً، (د) أي نزاع ينشأ بيننا وبين أي من شركات المحمول أو الشركات المقدمة لخدمة الأنترنت، (د) لا يلتزم البنك بأية تعويضات فيما يتعلق بأية أضرار ناجمة عن إصدار البطاقة أو استخدامها سواء من قبلنا أو من قبل أي أطراف أخرى.
- **إلغاء البطاقة:** يحق للبنك إلغاء البطاقة الأساسية و/أو الإضافية وذلك في الأحوال التالية: (أ) إذا طلب إشهار إفلاس أي حامل البطاقة أو حالة وجود دعوى قضائية، (ب) إذا قرر البنك -طبقاً لإرادته ووفقاً لسياساته إلغاء البطاقة ووقف التعامل بها أو استردادها أو رفض تجديدها، ويحق له ذلك دون إخطار سابق ودون موافقتنا وسيقوم "البنك" بإخطارنا بأي تعديل بالطريقة التي يراها مناسبة مع إبداء الأسباب إن أمكن، (ج) يحق لنا عدم تجديد البطاقة أو إلغاؤها في أي وقت اثناء شريطة إخطار البنك كتابة ويكون علي إعادة البطاقة الأساسية والإضافية (إن وجدت) على أن يتم إتلاف البطاقة لدى تسليمها للبنك، على أن يتم تنفيذ الطلب في خلال يومين عمل، (د) في حالة إلغاء البطاقة الأساسية و/أو الإضافية أو عدم تجديدها بواسطة البنك أو بواسطتنا يظل حامل البطاقة وبالرغم من الإلغاء أو عدم التجديد مسئولاً عن المبالغ المستحقة عن استخدام البطاقة الأساسية والإضافية قبل الإلغاء أو عدم التجديد وفقاً لشرط هذا الكتيب.
- **الإخطار عن فقد البطاقة:** يتعين على حامل البطاقة إخطار مركز اتصال خدمة العملاء فوراً عند فقد أو سرقة البطاقة الأساسية و/أو الإضافية على أن يتضمن الإخطار ذكر البيانات الآتية: (اسم حامل البطاقة بالكامل وتاريخ ميلادي ورقم مستند تحقيق الشخصية الخاص بي بالإضافة إلى رقم البطاقة الأساسية و/أو الإضافية وتاريخ انتهائها ورقم الحساب وتاريخ ووقت فقد أو سرقة البطاقة، ويلتزم البنك بوقف التعامل على البطاقة وإلغاؤها فور تلقيه إخطاراً صحيحاً، ويحق لي بعد ذلك التقدم بطلب إصدار بطاقة جديدة بدل فاقد ويتحمل مصاريف ورسوم إصدارها.
- واصل أنا حامل البطاقة مسئولاً عن جميع المبالغ الواردة بإشعارات الشراء أو السحب النقدي التي تكون قد تمت بموجب البطاقة وذلك حتى تاريخ إخطار البنك أو مركز خدمة العملاء إخطاراً صحيحاً بواقعة فقد أو سرقة البطاقة، وفي حالة العثور البطاقة المفقودة والمحظور التعامل عليها يجب على رد البطاقة إلى البنك فور العثور عليها.

■ **أحكام متنوعة:** في حالة حدوث أي نزاع بين البنك وبينني بصفتي حامل البطاقة تكون البيانات المدونة بسجلات مؤسسة ماستر كارد / فيزا العالمية / ميزا بخصوص جميع العمليات التي تتم باستخدام البطاقة الأساسية والإضافية ملزمة لي وغير قابلة لإثبات العكس؛ وتكون كافة المراسلات الإلكترونية الواردة للبنك من مؤسسة ماستر كارد / فيزا العالمية / ميزا ملزمة لي ولا يحق لي الاعتراض أو جحد صورتها الضوئية المقدمة من البنك؛ وفي حالة رغبة لي الاعتراض على أي معاملة تمت على البطاقة، يتم تقديم نموذج اعتراض عن طريق أحد فروع البنك على ان يتم تقديم طلب الاعتراض في موعد أقصاه ٣٠ يوم من تاريخ كشف الحساب الخاص بالمعاملة محل الاعتراض ويتم خصم مصاريف الاعتراض من حسابكم في حالة حسم الاعتراض لصالح البنك.

رابعاً: أحكام عامة خاصة بحساباتنا طرف البنك العربي الأفريقي الدولي

٤-١ أحكام عامة بشأن الحسابات الراكدة:

التعريفات الخاصة بالحسابات الراكدة:

الحساب الراكد

الحساب الذي لم يتم إجراء أيأ من المعاملات التالية عليه سواء من سحب أو إيداع أو تحويل أو الاستعلام الإلكتروني أو الموثق عن الرصيد؛ لمدة عام بالنسبة للحسابات الجارية؛ واما بالنسبة لحسابات التوفير؛ ولا تعتبر المعاملات التي يقوم بها البنك على الحساب مثل خصم الرسوم أو إضافة العوائد من المعاملات التي يتم بموجبها تنشيط الحساب.

العملاء ذوي الحسابات الراكدة

العملاء الذين تكون كافة حساباتهم راكدة لدى البنك.

الحساب النشط

الحساب الذي تم إجراء معاملة واحدة عليه (سحب أو إيداع؛ أو تحويل؛ أو "الاستعلام الإلكتروني ان وجد" أو الموثق عن الرصيد) على الأقل خلال عام بالنسبة للحسابات الجارية واما بالنسبة لحسابات التوفير، وذلك من خلال فروع البنوك أو "أي من وسائل الاتصال أو القنوات الإلكترونية المتاحة حال توافرها".

إعادة تنشيط الحساب

في حالة وجود حسابات نشطة للعميل بالبنك؛ يُسمح للعميل بتنشيط حساباته الراكدة باستخدام أيأ من وسائل الاتصال بالبنك (الفروع؛ أو مراكز الاتصال؛ أو الانترنت البنكي؛ أو ماكينات الصراف الآلي؛ أو قنوات الاتصال الإلكترونية الأخرى) وفي حاله عدم اتاحه أي من الخدمات السابقة يتم تنشيط الحساب من خلال الفروع وذلك بعد التأكد من هوية العميل وفقاً لما هو متبع في هذا الشأن.

في حاله اعتبار حساب العميل راكداً يتم تنشيط الحساب بعد موافاة البنك بالمستندات الآتية (مصادقة على رصيد الحسابات وطلب كتابي لإعادة تنشيط الحسابات ونموذج تحديث بيانات) موقعه من صاحب الصفة والسلطة عن الشركة بحد أدنى وقبولها من قبل البنك من حيث الشكل والمضمون.

الإقرارات الخاصة بالحسابات الراكدة:

- نقر بعلمي بحق البنك في صرف أي شيكات مسحوبة على أي من حسابي/ حساباتي الراكدة وتنفيذ اي تعليمات مستديمة على الحساب/الحسابات الراكدة، ولا يعتبر ذلك إعادة تنشيط للحساب/للحسابات على ان يتم إخطارنا بعد الصرف بأي من وسائل الاتصال المعتمدة لدى البنك.
- نقر بحق البنك بخصم المصاريف على ارصدة الحساب / الحسابات الراكدة لحين انخفاض رصيد الحساب الي صفر، وكذا نقر بعلمنا باستمرار حساب العوائد المستحقة بالنسبة للحساب / الحسابات التي تدر عائداً، وذلك وفقاً لنوع الحساب ودوريه حساب العائد.
- نقر ونلتزم بحق البنك في غلق الحساب/الحسابات الراكدة إذا مر عام على انخفاض رصيد الحساب/ الحسابات إلى صفر وعدم قيامنا بإعادة تنشيط الحساب وذلك بعد إخطارنا بالوسائل المعتمدة من قبل البنك.
- نقر بحق البنك في اخطارنا باي من قنوات الاتصال المتاحة قبل اعتبار حسابنا / حساباتنا راكدة وكذا بالمصروفات الناتجة عن اعتبار الحساب / الحسابات راكده وكذا إجراءات إعادة تنشيط الحساب.

٤-٢ أحكام عامة أخرى:

- نقر بإعفاء البنك من أي مسئولية نتيجة عدم تنفيذ أو تأخير طلب التحويل أو أي خسارة أو ضرر بسبب أي من الأسباب الآتية: (أ) اعتماد البنك على المعلومات خطأ مقدمة منا والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، أسم ورقم حساب المستفيد، أسم بنك المستفيد، السويقت كود، IBAN، رقم الحساب الدولي للمستفيد، مبلغ وعملة التحويل، (ب) عدم كفاية الرصيد في الحساب المحدد لإتمام العملية من قبلي، (ج) عدم اكتمال أو دقة البيانات المقدمة منا بشكل تام،(هـ) أي أسباب أخرى خارجة عن سيطرة البنك؛ وفي جميع الأحوال لن يكون البنك مسؤولاً عن الأضرار التي تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر إذا تم تنفيذ الأمر من قبل البنك بحسن نية، فوه قاهرة، وذلك بأي شكل أو طبيعة أو مطالبة أو دعوى وفي أي حال من الأحوال لن يكون البنك مسؤولاً عن الأضرار العرضية أو التابعة أو الجزاءات سواء قد تم إبلاغ البنك عن إمكانية حدوث مثل هذه الأضرار أو لم يتم إبلاغه، كما نقر بعلمنا أنه يمكن عدم الاسترداد أو عدم تنفيذ التحويل إذا لم يدفع بنك المستفيد للمستفيد المحدد في طلب التحويل، وسوف يتم إعادة الأموال فقط بعد أن يتلقى البنك تأكيدا بإلغاء التحويل وأنه إذا كان التحويل يدفع بالعملة الأجنبية، لن يكون البنك مسؤولاً عن مبلغ الزيادة في قيمة التحويل بعد أن تم تحويلها من العملة الأجنبية إلى أي عملات أخرى بسعر شراء أو تغيير العملة بالبنك في الوقت الذي يتم فيه تأكيد إلغاء التحويل من قبل البنك.

- نفوض ونصرح للبنك تفويضاً نهائياً وغير قابل للإلغاء، بالاستعلام والكشف عن كل أو بعض البيانات والمعاملات، سواء المتعلقة بنا أو بالأطراف المرتبطة بنا (إن وجد)، وذلك لدى البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وكافة الجهات التي يراها البنك ضرورية ولازمة لذلك. كما نفوضه في إعطاء وتبادل أية معلومات عنا أو معاملتنا اتخاذ أية إجراءات قانونية ضدنا أو لما يلزم لتقديم الخدمات المطلوبة أو لتحسين الخدمة وما تتطلب حاجة العمل.
- يحق للبنك أن يتعاقد مع شركات خارجية متخصصة مصرية أو أجنبية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها أو أن يعهد إلى وكيله أو أي جهة يراها البنك مناسبة وذلك فيما يخص تقديم خدمات البنك المصرفية أو إدارته لبطاقات الائتمان أو الخصم المباشر وتزويدهم بمعلومات مصرفية خاصة بحساباتنا دون أن يعد ذلك إخلالاً بالقوانين الخاصة بسرية الحسابات مع مراعاة الأحكام القانونية المنظمة لهذا الموضوع.
- نقر بأننا اتخذنا محلاً مختاراً العنوان الثابت بطلب فتح الحساب (ما لم نخطر البنك بتغييره) ولا يعتبر إرسال كشوف الحسابات أو أي خطابات أو مراسلات أو إخطارات ("المراسلات") على هذا العنوان أو إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية وذلك على الرقم المحمول و/أو عنوان البريد الإلكتروني المسجل لدى البنك ("وسائل التواصل") إفساءاً لسرية حساباتنا وتعتبر صور المراسلات المرسله لنا بإحدى وسائل التواصل المشار إليها بعالية، حجة قاطعة على إرسال جميع المراسلات وخلافه بما فيها كشوف الحسابات والتي تعتبر نهائية وملزمة ودليل قاطع على صحة ما ورد فيها ولا يجوز لنا انكارها ما لم نقدم اعتراض كتابي بشأنها خلال ٣٠ يوم من تاريخ إرسالها لنا، ونخلي البنك من أي مسؤولية نتيجة استلام أو عدم استلام كشوف الحسابات أو أي من المراسلات المرسله لي بإحدى وسائل التواصل المشار إليها بعالية لأي أسباب خارجة عن سيطرة البنك مثل عمليات القرصنة الإلكترونية أو القوة القاهرة وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى عدم استلام البنك لتلك التعليمات.
- نوافق على قيام البنك باحتساب وخصم التعريفات والمصروفات والعمولات والعوائد أيضاً كان نوعها والتي قد تستحق للبنك، وذلك دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة منا، وذلك وفقاً للوائح التعريفات والمصروفات والعمولات المعمول بها لدى البنك فيما يخص المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة لنا، والمعلنة لدى فروع وقنوات الاتصال بالبنك، بما فيها الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك. كما نقر بأحقية البنك في تعديلها بشكل دوري دون الحاجة إلى موافقة مسبقة منا بعد إخطارنا بالوسيلة التي يراها البنك مناسبة.
- نقر بحق البنك في وقف أو إغلاق أي من حساباتنا لدى البنك في أي وقت في حالة وجود مسوغ لذلك أو ثبوت إساءة استخدام الحساب أو إصدار شيكات على الحساب وارتدادها دون الوفاء بها لعدم وجود رصيد بالحساب أو تعارض أي تعليمات أو معاملات تتم أو تتعلق بالحساب، مع أي من القرارات أو التعليمات الداخلية للبنك أو أي من الأجهزة الرقابية أو تعاملات قد تكون مرتبطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشخص أو كيان أو دولة خاضعة لعقوبات دولية سواء عقوبات اقتصادية أو مالية أو قد يمثل اختلالاً بقواعد العقوبات الدولية على النحو الذي وضعته الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والسلطات المحلية المختصة، أو ادراج الحساب أو صاحبه في هذه القوائم السوداء أو القوائم المحلية (قوائم الإرهاب وقوائم التحفظات OFAC, UK, UN, EU) وذلك وفقاً لتقدير البنك.
- إذا تلقى البنك تعليمات متضاربة منا أو من أي من وكلائنا يكون للبنك الحق -وفقاً لتقديره المطلق ودون الرجوع لنا- وقف أو إغلاق أي من حساباتنا أو تعليق جميع المعاملات على الحساب و/أو إلغاء أو وقف التعامل بالتوكيلات و/أو التفويضات على الحساب وعدم تنفيذ أي تعليمات أو الامتناع عن تنفيذ التعليمات المتضاربة دون أي مسؤولية على البنك وذلك لحين استلام تفويضات جديدة بالشكل والمضمون المقبول لدى البنك.
- في حالة غلق الحساب لأي سبب، يتحتم علينا سحب ما لنا لدى البنك من أرصدة (إن وجد) بعد خصم ما قد يكون مستحق لصالح البنك من أصل وعوائد وعمولات ومصروفات أي كان نوعها وكذا إعادة أي دفاتر شيكات على الحساب للبنك وذلك في المهلة التي قد يحددها البنك ويحق للبنك إجراء المقاصة بين حسابات العميل وصداد الرصيد المدين أن وجد بكافة الوسائل القانونية المتاحة وإخطارنا بالبريد المسجل على آخر عنوان له طرف البنك دون أدنى مسؤولية على البنك.
- يعتبر نموذج توقيعنا على كروت نماذج التوقيع المخصصة لهذا الغرض والمودع لدى البنك معتمد قانوناً وأساس التعامل بالنسبة لجميع العمليات وتعاملاتنا على الحساب، ويظل قائماً لحين تغييره كتابياً بوساطتنا، ولن يكون البنك مسؤولاً في حالة مطابقة التوقعات ثم يظهر بعد ذلك تزويرها ولم يكن في استطاعة البنك اكتشافها بالطرق العادية.
- نتعهد بتقديم كافة المستندات اللازمة لفتح الحساب دون أي التزام على البنك بشأن التحقق من صحتها أو سلامتها أو اكتمالها، كما نلتزم بتحملنا كامل المسؤولية عن أية مستندات أو محررات خاصة بالبنك أو مقدمة منا للبنك أو شيكات تكون مسحوبة على البنك أو طلبات تحويلات مصرفية ويكون أيهما موقع من قبلنا وأنا نخلي مسؤولية البنك وموظفيه تماماً في حال تبين للبنك أن أي من البيانات المقدمة للبنك غير مكتملة أو غير صحيحة أو دقيقة بالشكل التام أو قد تم كتابة أو توقيع أية بيانات أو مستندات أو محررات بأقلام تختفي أو تتلاشي خطوطها، وفي هذه الحالة تكون الصورة الفوتوغرافية أو الميكرو فيلمية، والتي تحمل توقيعنا المعتمد والمودع لدى البنك حجة علينا وملزمة لنا، ولا يجوز جردها أو انكارها أو الاعتراض عليها من جانبنا في الحال أو المستقبل.
- يحق للبنك أن يخصص تلقائياً أي مبالغ تم إضافتها لحسابي عن طريق السهو أو الخطأ وذلك في أي وقت ودون الرجوع إلينا.
- نقر بموافقتنا على أن للبنك حق الملكية والانتفاع فيما يتعلق برقم حسابنا ورقمنا التعريفي وله حق تعديل أو تغيير أيهما في أي وقت دون إخطار مسبق.
- نقر أن البنك غير مسئول عن تعويض أية أضرار أو خسائر تنشأ نتيجة لحالة القوة القاهرة أو الأحداث الغير متوقعه.
- نقر بموافقتنا على تسجيل كافة المكالمات التليفونية لمركز خدمة عملاء البنك وتعتبر تلك التسجيلات دليلاً قانونياً معترفاً بصحته منا ويقوم البنك باستخدامها وفقاً لمطلق إرادته في أي وقت.

- نقر بموافقتنا وعدم اعتراضنا على أحقية البنك في رفض أو وقف أو تأجيل تنفيذ أية معاملات لنا وذلك للتحقق من أن هذه المعاملات لا تخرق أو تتعارض مع أي من القوانين السارية بجمهورية مصر العربية أو بأنظمة البنك الداخلية أو أية اتفاقيات أو لوائح دولية أو معاملات قد تكون مرتبطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشخص أو دولة خاضعة لعقوبات دولية أو قد يمثل اختلالاً بقواعد العقوبات الدولية على النحو الذي وضعته الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والسلطات المحلية المختصة، وذلك وفقاً لمطلق تقدير البنك.
- نقر بالتزامنا بأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وكذا أحكام قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وما يسري مستقبلاً من قوانين أخرى في هذا الشأن، بالإضافة إلى أية تعليمات و/أو ضوابط تصدر من وقت لآخر من أي جهة رقابية بخصوص استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية بما فيها الخدمات المصرفية المقدمة عبر شبكة الانترنت و/أو الهاتف المحمول، ويقع علينا عبء مخالفة أحكامهم وتحمل كامل المسؤولية وذلك دون أدنى مسؤولية على البنك.
- نقر نحن (في حالة خضوعنا لقانون الضرائب الأمريكية) أن كل المعلومات المتعلقة بقانون الضرائب الأمريكية صحيحة وفي حال ما إذا كانت المعلومات (أو أي جزء منها) السابق تقديمها خاطئة أو مضللة، فإننا من سبتحمل المسؤولية كاملة، ونصرح للبنك بأن يفصح بصورة تلقائية عن أية بيانات أو معلومات خاصة بحساباتنا لدى البنك لأي جهة ذات صلة بتنفيذ متطلبات قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية. وذلك سواء كانت تلك الجهة محلية أو خارجية مع التصريح بتبادل تلك المعلومات مع جهات أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون.
- نقر ولنلتزم بموجب هذا أننا خاضعين للالتزام القانوني فيما يتعلق بقواعد العقوبات الدولية على النحو الذي وضعته الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والسلطات المحلية المختصة. وتشمل القواعد العقوبات الشاملة المفروضة على الدول أو العقوبات المحددة المفروضة على السلع والخدمات وأي أطراف أخرى... إلخ، وتعنى العقوبات الدولية المشار إليها في هذا الكتيب العقوبات الاقتصادية أو المالية المفروضة على أي شخص، أو كيان أو طائرة أو سفينة أو دولة أو إقليم أو حكومة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحظر وتجميد الأصول، والعقوبات ضد أية قطاعات معينة في اقتصاد ما، وكذلك القيود الأخرى على الانخراط في التعامل مع الأطراف المستهدفة بالعقوبات المذكورة أعلاه. ويتم إصدار العقوبات الدولية أو إدارتها أو إنفاذها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية) أو بواسطة أي سلطة محلية أو دولة ذات صلة.
- أقر ان هذا الحساب غير مرتبط بأي وسيلة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبلدان الخاضعة لعقوبات مشددة (أي دولة أو كيان يخضع لعقوبات اقتصادية مفروضة من المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو أي سلطة أخرى) أو الدول الخاضعة لعقوبات جزئية وفقاً لإجراءات اعرف عميلك على بوابة البنك العربي الأفريقي الدولي.
- نقر باننا المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من الحساب كما نقر بمسئوليتنا عن سلامة ومشروعية مصدر أية مبالغ نقوم بإيداعها بالحساب أو تحويلها إلى أي حساب طرف البنك أو خارجه ولنلتزم بالتحقق أن تلك الأموال لا تتعارض مع قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وما يسري من قوانين أخرى منظمة لذلك، كما نقر أن أي مبالغ أو أموال بالحساب تحت أسمنا أية كانت طبيعتها سواء دائنة أو مدينة أو التزامات أو مديونيات هي ليست محل للتنازل أو الحوالة للغير أو كوسيلة ضمان إلا بموافقة كتابية مسبقة من البنك.
- في حالة تقديمنا أي طلب أو تعليمات على غير نماذج البنك، يكون قبولها وفقاً لمطلق تقدير البنك، وفي حالة قبول البنك، نوافق من الآن على كافة الشروط والتعهدات والالتزامات المدونة بنماذج البنك سواء على واجهة النموذج أو خلفه ونقر بعلمنا بكافة الشروط والتعهدات والالتزامات الواردة في كافة هذه النماذج وأنها قبلناها وملتزمين بها ونخلي مسؤولية البنك تماماً من أي أضرار قد تصيبه، ولا يحق لنا التحلل من أي شرط أو تعهد أو التزام بحجة عدم علمنا بها أو بحجة أنها غير مدونة على الورقة المحرر عليها تعليماتنا للبنك.
- نقر بأحقية البنك في تنفيذ أي تعليمات لنا مرسلة عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس الخاص بنا والمسجل بسجلات البنك، كما يجوز تعديله كتابياً من قبلنا من وقت لآخر، ويكون للبنك مطلق التقدير في تنفيذ تلك التعليمات من عدمه وفقاً لما يترأى للبنك من ضرورة أو حاجتنا لها، وذلك شريطة قبولها من البنك شكلاً و مضموناً، من حيث مصادقة توقيعات أو التحقق من هوية المرسل أو قابلية التعليمات للتنفيذ وخلافه، ونكون وحدنا مسؤولين عن عواقب تنفيذ هذه الطلبات أو تعليمات، والحفاظ على سرية هذه التعليمات أو البيانات المتعلقة بتلك التعليمات، ونخلي مسؤولية البنك من أي نتيجة استلام أو عدم استلام هذه التعليمات لأي أسباب خارجة عن سيطرة البنك مثل عمليات الفرصنة الإلكترونية أو القوة القاهرة وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى عدم استلام البنك لتلك التعليمات، وفي جميع الأحوال نلتزم بكافة الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات والمنتجات المصرفية المنشورة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك و النماذج و الطلبات الخاصة بالخدمة أو المنتج محل هذا الكتيب.
- نتعهد بإخطار البنك في حالة إصدار توكيلات رسمية أو تفويضات للغير على غير نموذج البنك المعدة لهذا الغرض، ويحق للبنك في حالة عدم قيامنا بإخطاره بإصدار هذا التوكيل أو التفويض، الامتناع عن العمل بمقتضى هذا التوكيل لحين قيامنا بإخطار البنك بإصداره، وفي جميع الأحوال يحق للبنك اعتماد التعامل بموجب هذا التوكيل أو التفويض دون أدنى مسؤولية عليه.
- في حالة وفاة أي ممن لهم حق التوقيع على الحساب -لا قدر الله- أو نقص أهليته أو الحل أو الإعسار أو إفلاس (أو أي إجراء سواء قضائي أو تحفظي يعوق تشغيل الحساب)، وفي مثل هذه الأحوال يحق للبنك تعليق جميع المعاملات على الحساب حتى يتم تحديد الخلف أو تعيين الحارس أو المساعد القضائي المقبول في رأي البنك للتعامل على الحساب وفقاً للقوانين المعمول بها.

- نقر بأحقية البنك في تعديل / تغيير شروط وأحكام هذا الكتيب، بالإضافة إلى شروط وأحكام نموذج فتح الحساب في أي وقت وتكون سارية المفعول ومصدقة من قبل العميل ويعتبر الانتفاع بهذا الحساب و/أو استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية و/أو البطاقات و/أو أي خدمات أخرى بعد تعديل الشروط والأحكام أو بعضها بمثابة إقرار منا بالموافقة والالتزام بهم بعد التعديل، بحيث يتم الإعلان عنها لدى فروع البنك والموقع الإلكتروني الرسمي للبنك (www.aaib.com) أو إخطاري من خلال قنوات الاتصال المتاحة.
- نقر و نعلم و نلتزم بضوابط و تعليمات و سياسات تداول النقد الأجنبي داخل جمهورية مصر العربية و اننا نعلم علم يقيني بالقوانين و القرارات التي تصدر عن البنك المركزي المصري و نتابع تحديثاتها و نلتزم بها ، كما اننا نقر و نلتزم بأحقية البنك في رفض كل او بعض شيكات العملة الأجنبية وكذا كل او بعض التحويلات الصادرة عنا بالعملة الاجنبية و التي يتم تقديمها دون مستندات مؤيده وفقا للقوانين و القرارات المنظمة لتداول العملات الأجنبية و للبنك كامل الحرية في قبول او عدم قبول أي من تلك المستندات و في حاله عدم تقديمها او عدم قبولها يحق للبنك وحده و دون الرجوع إلينا رفض الشيك بأي من العبارات الآتية " مخالف لتعليمات النقد الأجنبي / مخالف لتعليمات البنك المركزي المصري / ينقص تقديم مستندات مؤيده للصرف او غيرها من العبارات التي تحمل ذات المعنى " و نكون وحدنا المسئولون مسئوليه كامله مدنيه كانت او جنائية دون ادنى مسئوليه على البنك العربي الأفريقي أو ممثله القانوني في الحال او الاستقبال.

خامسا: حقوق العملاء

- يتعهد البنك بحماية بيانات ومعلومات العملاء حيث تعتبر كافة بيانات ومعلومات العميل المالية والشخصية معلومات سرية ولا يجوز للبنك استخدامها او مشاركتها مع الغير دون الحصول على سند قانوني او موافقة العميل المسبقة مع عدم الاخلال بما ورد بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي فيما يتعلق بالحفاظ علي سرية العملاء وكذا ما ورد بقانون وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يتيح البنك تعريف أسعار الخدمات المصرفية وما يطرأ عليها من تعديلات بصفة دورية من خلال موقع البنك الرسمي www.aaib.com على الانترنت.
- يحق للعميل تقديم الشكوى الي إدارة الشكاوي بالبنك العربي الافريقي الدولي او لأي من فروع او تسجيلها بأحد الوسائل الأخرى التي يوفرها البنك او التي يقوم باستحداثها، ويلتزم البنك بالرد علي الشكوى خلال ١٥ يوم عمل من تاريخ استلامها فيما عدا الشكاوي المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية (سوف يتم اخطار العميل بالمدة اللازمة لدراسة الشكوى)، وحال عدم قبول العميل رد البنك فعليه القيام بإخطار البنك بأسباب عدم القبول كتابيا خلال ١٥ يوم عمل من تاريخ استلام رد البنك متضمنا أسباب عدم القبول وفي حالة عدم قيامه بذلك يعتبر قبولاً وموافقة ضمنية على ما جاء برد البنك وحال موافاة البنك بما يفيد عدم القبول فسوف يتم إعادة فحص الشكوى وموافاة العميل برد البنك النهائي خلال ١٥ يوم عمل، و يحق للعميل تصعيد أي شكوي تتعلق بنفس الأمر الي البنك المركزي المصري مباشرة في الحالتين التالي بيانهما:
١-عدم الرد نهائيا على الشكوى المقدمة من العميل خلال ١٥ يوم عمل من تاريخ استلام البنك لها.
٢-عدم قبول رد البنك النهائي على موضوع الشكوى.

سادسا: استفسارات وشكاوى العملاء، والإبلاغ عن حالات النزاع فيما يخص أية معاملة

- يقدم البنك عدة وسائل للاتصال لتلقى الاستفسارات الخاصة بي والإبلاغ عن الشكاوى الخاصة، وهذه الوسائل تشمل موظفي مسؤولي خدمة العملاء المتواجدين بالفروع أو عن طريق مركز الاتصال – بالاتصال على الرقم ١٩٥٥٥ من أي تليفون محلي أو رقم +٢٠٢٢٦٧٣٣١٠٧ من خارج البلاد، أو عبر البريد الإلكتروني complain@aaib.com "في حال الشكاوى فقط".
- يقوم البنك بالرد على استفساراتكم والشكاوى الخاصة بكم في أقرب وقت أو في خلال ١٥ يوم عمل كحد أقصى من تاريخ استلام المعلومات التفصيلية عن الاستفسار أو الشكوى وكافة التفاصيل والمستندات المطلوبة في هذا الشأن مع تزويدكم برقم مرجعي للشكوى خلال يومين عمل لسهولة المتابعة.
- وفي حال عدم تسوية الأمر الذي يتعلق بالشكوى المقدمة في خلال المدة المشار إليها بعالية، يقوم البنك بالتواصل معك لإعلامك بحالة الشكوى وأخر ما وصلت اليه.
- يقوم البنك باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسوية الشكوى المقدمة شريطة اتخاذك جميع الخطوات اللازمة للإبلاغ عن الشكوى بموجب هذه الشروط والأحكام.

سابعاً: القانون والاختصاص القضائي

- يخضع هذا الكتيب لقوانين جمهورية مصر العربية وكافة قواعد وتعليمات المقررة من البنك المركزي المصري.
- أي نزاع ينشأ بخصوص تنفيذ أو تفسير الشروط والأحكام الخاصة بهذا الكتيب بالإضافة إلى نموذج فتح الحساب، يكون القانون المصري هو القانون الواجب التطبيق ويتم اللجوء للمحكمة المصرية المختصة للفصل في النزاع.